الأمم المتحدة

A/74/PV.33

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٣٣**

الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيمونوفيتش (كرواتيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): رئيس الجمعية العامة مسافر حالياً وقد طلب مني أن أدلي بالملاحظات التالية بالنيابة عنه.

إن إصلاح مجلس الأمن أمر في غاية الأهمية. ولمعرفة الرئيس بالقيمة التي يوليها الكثير من الوفود لهذه العملية، فإنه يشارك مشاركة فعالة في المشاورات لتحديد الرئيسين المشاركين لإطار المفاوضات الحكومية الدولية. وكما سيقدر الأعضاء جميعهم، فإن الرئيس يسعى إلى تحديد رئيسين مشاركين يكونان على مسافة واحدة من الأطراف المعنية كافّة. فذلك سيضمن عملية شفافة وغير منحازة. وقد كان إيجاد هذين الرئيسين في غاية التعقيد. لذلك يتواصل البحث والمشاورات.

ويود الرئيس أن يُطَمئن كل الأعضاء أنه منخرط انخراطاً كبيراً في العملية وأن الرئيسين المشاركين سيعيّنان قريباً.

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجلسة العامة اليوم في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وهو الموضوع الذي كان ولا يزال في صدارة جدول أعمال ألمانيا في مجلس الأمن.

ويشرّفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الأربعة – البرازيل والهند واليابان وبلدي ألمانيا. وقد أدلت مجموعة الأربعة بالكثير من البيانات قبل هذا البيان. وقد بدأتُ أشعرُ كأنني شهرزاد في ألف ليلة وليلة، غير أن حكاياتها كانت بالطبع أكثر تشويقاً وحيوية من حكاياتنا. وما كانت شهرزاد لتبقى على قيد الحياة حتى الفجر لو طلبت مفاوضات قائمة على النص وتوسيع العضوية في كلا الفئتين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لسنا شهرزاد، غير أن تقصيرنا في أداء مهمتنا يكلفنا تكلفة باهظة أيضاً. وبمماطلتنا في إصلاح مجلس الأمن، فإننا قد نرى هذه الهيئة تفقد سلطتها ومشروعية قراراتها. وإذا كانت كلمة ”مماطلة“ تبدو قاسية جداً، فإننا لا نزال عالقين في هذه العملية منذ عقود، والتغيير الوحيد الذي حدث هو تغيير الصيغة. وعلى عكس الحكاية القديمة للأرنب والسلحفاة، التي تُعلمنا أن البطء مع الثبات كفيلان بالفوز في السباق، فإننا لم نقترب من خط النهاية ولو بخطوة واحدة ولا نزال في نفس المكان الذي كنا فيه قبل عام أو عدة أعوام.

وقد أثبتنا حتى يومنا هذا أننا عاجزون عن إصلاح الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ولم ننجح حتى يومنا هذا من الاقتراب من المفاوضات القائمة على النص على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد طلبتها. وقد فشلنا جماعياً حتى الآن في امعالجة واحدة من أهم المسائل في النظام المتعدد الأطراف اليوم. إن الدفاع عن النظام المتعدد الأطراف أيام الأحد ثم عرقلة إصلاح أحد أجهزته المركزية من الإثنين إلى السبت لن يفي بالغرض بعد الآن.

ولكي نتمكن من إحراز التقدم، نحتاج إلى نص تفاوضي موجز يسمح لنا بالبدء أخيراً في مفاوضات ملموسة وموجهة نحو تحقيق النتائج تحقيق النتائج. وستواصل مجموعة الأربعة التعاون مع البلدان والمجموعات الأخرى المعنية بالإصلاح لإحراز تقدم كبير.

ومع مرور الوقت، بدت المفاوضات الحكومية الدولية أقل قدرة على تجاوز ما يُعدُّ مجرد تكرار للمواقف المعروفة جيداً. ومثل قصة ليلى والذئب، فقد ضللنا الطريق كلنا أجمعون مراراً وتكراراً بسبب من لا يريدون لنا الوصول إلى هدفنا. يجب علينا ألا نضيع المزيد من الوقت في قطف الزهور في المروج في حين أن الجدة في خطر أن يلتهمها الذئب.

إن سعي المفاوضات الحكومية الدولية إلى التوصل إلى توافق في الآراء يتيح المجال لقلة مختارة من أعضاء الجمعية العامة ممن لديهم القدرة على دفع عجلة إصلاح مجلس الأمن. ولكن أولئك الذين يفضلون المراوغة والالتفاف مدينون لنا جميعا بإجابة مقنعة عن سؤالنا لهم عن الكيفية التي سيكفلون بها استعداد مجلس الأمن للتصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها العالم اليوم في مسائل السلم والأمن الدوليين.

وقد أكدت مجموعة الوزراء الأربعة في أيلول/سبتمبر أن توسيع مجلس الأمن في كلتا الفئتين أمر لا غنى عنه لجعل هذه الهيئة أكثر تمثيلاً وشرعية وفعالية. ولن نستطيع أن نحول دون تحول مجلس الأمن إلى مجلس عفا عليه الزمن إلا إذا نجحنا في إصلاحه. وتمكّن العضوية الموسعة لمجلس الأمن – لا سيما بتمثيل أكبر وأقوى لأفريقيا – المجلس من الحفاظ على مصداقيته والحصول على الدعم السياسي اللازم لحل الأزمات الدولية اليوم حلاً سلمياً. وقد تم الاعتراف بذلك في مناسبات عديدة، بما في ذلك للمرة الأولى في مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز في وقت سابق من هذا العام. ونعرب عن تأييدنا لتجسيد الموقف الأفريقي المشترك تجسيداً كافياً، على النحو الوارد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وترغب أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في إصلاح المجلس. والآن هو وقت العمل. فيتعين على الراغبين في إحراز تقدم أن يدفعوا عملية الإصلاح قدماً في مسارها، بما في ذلك عن طريق إبداء بعض المرونة. وما نحتاج إليه لهو مجلس أمن تمثيلي لكي يساعدنا على استعادة الثقة في التعاون الدولي والحوكمة العالمية، ولا سيما في أوقات المحنة هذه. ونستطيع أن نجد طريقنا إذا لم نستمر في إسقاط فتات الخبز الذي قد تأكله الطيور حتى يرشدنا إلى طريقنا في الغابة، واستعملنا عوضاً عنه الحجارة الصغيرة. وهذا أمر سهل؛ دعونا ببساطة نضع ما لدينا في نص.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا نتطلع إلى العمل معا للنهوض بهذه المسائل خلال هذه الدورة للجمعية العامة مع

الرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية ومع جميع الأعضاء قبل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الجمعية العامة عام ٢٠٢٠. ويحدونا أمل صادق في أن يعين رئيس الجمعية العامة الرئيسين المشاركين في أقرب وقت ممكن. ونحن على استعداد للعمل معه على إيجاد سبل تسمح باستئناف أعمال المفاوضات الحكومية الدولية على وجه السرعة. وينبغي ألا نضيع المزيد من الوقت القيّم. إننا نحتاج إلى أمم متحدة قوية وشرعية يمكنها أن تساعدنا على استعادة الثقة في الحوكمة والتعاون العالميين. ونحن على استعداد مع الجمعية العامة لأن نعطي المفاوضات الحكومية الدولية فرصة أخيرة على الرغم من القيود التي تواجهها وأساليب عملها المُختلة. وبمجرد ترشيح الرئيسين المشاركين، يمكننا أن نبدأ المناقشات في المفاوضات الحكومية الدولية على الفور – مباشرة بعد مناقشة اليوم. وليس علينا أن ننهي مناقشاتنا في أيار/مايو، كما اضطررنا إلى ذلك في الدورة الماضية. ويمكننا أن نواصل المناقشات حتى تموز/يوليه بل حتى أيلول/سبتمبر.

وينبغي أن تسترشد المفاوضات الحكومية الدولية بمتطلبات صنع القرار وأساليب العمل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي قواعد وإجراءات الجمعية العامة. وتتوقع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحق أن تكون هذه العملية عملية أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج. ولدينا وثيقتان: الوثيقة الصادرة عن الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة ووثيقة الدورة الماضية. فلنستعمل هاتين الوثيقتين لوضع نص للمفاوضات.

وعلى مدى العقد الماضي في المفاوضات الحكومية الدولية، نادينا جميع الأسماء التي تخطر على البال لكسر التعويذة التي ما فتئت تجبرنا على الدوران حول أنفسنا. وحان الوقت لنقول اسم العفريت ”رومبلستيلتسكين“ أخيراً كما في القصة الشعبية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل ألمانيا على استرعاء انتباهنا إلى الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن القضاء على العنف ضد المرأة ينبغي أن يكون أولوية للجميع – الحكومات والأفراد على حد سواء.

السيد كابا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية وأن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال تحت عنوان ”مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن“.

واسمحوا لي أيضاً أن أستغل هذه المناسبة، لأهنئ بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، السيد تيجاني محمد – بندي، مرة أخرى على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونحيط علماً بملاحظاته الافتتاحية المفيدة ونكرر التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بهذه المسألة بالغة الأهمية، على الرغم من الصعوبات القائمة في التوصل إلى توافق في الآراء.

وأود أيضاً أن أعرب عن تأييدنا للرئيسين المشاركين الجديدين الذين سيتم تعيينهما واستعدادنا للعمل معهما في البناء على المكاسب التي تحققت حتى الآن في عملية الإصلاح. ونود أيضا أن نشكر الرئيسين المشاركين السابقين، السفيرين كريستيان براون ولانا نسيبة، الممثلين الدائمين للكسمبرغ والإمارات العربية المتحدة، على التوالي، على إدارتهما للعملية في الدورة الثالثة والسبعين.

إن الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، معروف جيداً للجمعية العامة. ومع ذلك، ومن أجل الوضوح والدقة، اسمحوا لي أن أعيد ذكر العناصر الرئيسية للموقف الأفريقي المشترك على النحو التالي: تطالب أفريقيا بما لا يقل عن مقعدين دائمين لهما جميع صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة. وعلى الرغم من أن أفريقيا تعارض من حيث المبدأ حق النقض، فإنها ترى أنه

ما دام موجوداً، وكإحدى مسائل العدالة المشتركة، فإنه ينبغي أن يتاح حق النقض لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

إن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بالنسبة لنا نحن يعني أن أفريقيا واضحة فيما يتعلق بجميع المجموعات الخمس على النحو المبين في المقرر ٥٥٧/٦٢ والوارد في النص ومرفقه، اللذين عممهما بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ويشار إلى تلك الوثيقة، التي تؤيدها ١٢٠ دولة من الدول الأعضاء، باسم الوثيقة الإطارية. وهي تلتزم بمبدأ الطابع القائم على العضوية لعملية الإصلاح، وهي بمثابة الوثيقة المرجعية الرئيسية للمفاوضات الحكومية الدولية.

وبعد، أود أن أبرز الآن بعض المسائل التي تحتاج إلى معالجة في المفاوضات الحكومية الدولية.

أولاً، هناك حاجة إلى أن يثبت الرئيسان المشاركان بدقة آراء الدول الأعضاء، على النحو المعرب عنه في جميع الاجتماعات، في أي وثيقة ختامية في نهاية الدورة. ولن يؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة بالعملية ومصداقيتها فحسب، بل سيشجع أيضا المزيد من الدول الأعضاء على المشاركة في المناقشات.

ثانياً، إن انخفاض مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات التفاوض الحكومية الدولية في الدورة الماضية كان باعثا على القلق. وهو يوحي بما يثير القلق بأن الدول الأعضاء تشعر بالإحباط إزاء هذه العملية لسبب ما. وترى المجموعة الأفريقية أنه ينبغي لرئيس الجمعية العامة، بوصفه ضامناً للعملية، أن يستخدم، بروح التعددية، مساعيه الحميدة لتشجيع الدول الأعضاء على تبني العملية من خلال مشاركتهم النشطة. وسيكون هذا الجهد موضع ترحيب كبير. وترى المجموعة الأفريقية أن شرعية العملية تتعزز عندما يشارك عدد أكبر من الدول الأعضاء في المفاوضات الحكومية الدولية.

وعلاوة على ذلك، نرى من حيث الإجراءات، أنه ينبغي للدول الأعضاء، بالتعاون مع الرئيس والرئيسين المشاركين، أن تتفق في بداية دورة التفاوض الحكومية الدولية على عدد الاجتماعات ونوع النتائج وتوقيت إصدار الوثائق.

وكما ذُكر آنفاً، لا نزال مخلصين للمقرر ٥٥٧/٦٢ ومؤمنين به وبغيره من مقررات الجمعية العامة ذات الصلة والتي تسعى إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، التي تشمل المجموعات الرئيسية الخمس، وتأخذ في الاعتبار أوجه الترابط فيما بينها. والأمر البالغ الأهمية في توجيه عملية الإصلاح هو الإقرار بالترابط بين المجموعات الخمس القابلة للتفاوض. والواقع أنه لا يمكننا أن نتكلم عن حجم مجلس الأمن الموسع دون الحديث عن فئات العضوية، والسبب في ذلك هو أن توسيع المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة سيؤثر بلا شك على حجمه. كما أن حجم المجلس الموسع سيؤثر على المجموعة المعنية بالتمثيل الإقليمي العادل. ويفسر هذا الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن وليس إصلاحا جزئيا أو إصلاحا إجرائيا انتقاليا.

وبناء على ذلك، يجب علينا في هذه المرحلة، في سعينا إلى إحراز تقدم في عملية الإصلاح، أن نسعى جاهدين إلى التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدماً والتوفيق أو المواءمة بين الوثائق الختامية التي صدرت خلال الدورتين التاسعة والستين والثالثة والسبعين، بغية تشكيل أساس عمل للمفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة. وبالنظر إلى المشهد الدولي الحالي، من غير المقبول أن تكون أفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة ضمن فئة العضوية الدائمة، وفي نفس الوقت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة العضوية غير الدائمة في المجلس.

لذا فإننا سنواصل المطالبة بتخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين لأفريقيا، مع كل صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، وما مجموعه خمسة مقاعد غير دائمة. وستقوم منظمتنا الإقليمية، الاتحاد الأفريقي، باختيار هؤلاء الممثلين. وهذا المطلب، وهو تطلع على مستوى القارة، يهدف إلى ضمان حق أفريقيا في التمثيل الجغرافي العادل والمنصف في مجلس الأمن.

وضرورة التمسك بذلك المطلب ومعالجة سيناريو الظلم الفادح أمر أساسي. وأي تأخير يعني المزيد من إدامة ومفاقمة الظلم، وفي الوقت نفسه حرمان المنطقة من مكانها المُستَحَق في الجهاز الرئيسي لصنع القرار في المنظمة.

إننا لا نزال مقتنعين قناعة راسخة بأن الموقف الأفريقي المشترك لا يزال يحظى بأوسع تأييد من أغلبية الدول الأعضاء ولا يزال خياراً صالحاً لعملية الإصلاح. ولذلك، تواصل أفريقيا حثّ جميع المجموعات المهتمة وأصحاب المصلحة وعموم أعضاء الأمم المتحدة على إظهار الالتزام بتصحيح هذا الظلم التاريخي باتخاذ إجراء ملموس لدعم الموقف الأفريقي المشترك برمته.

وفي الختام، ما زلنا نعترف بالمفاوضات الحكومية الدولية بوصفها المنتدى الشرعي لتحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى تعزيز عالم أكثر إنصافاً وعدلاً من خلال التمثيل العادل في مجلس الأمن. إننا نتطلع إلى العمل مع رئيس الجمعية العامة وجميع أعضائها في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بغية البناء على التقدم المحرز خلال الدورات السابقة.

لذلك، ولتحقيق الرؤية الصريحة لقادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإننا نتطلع إلى المشاركة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجموعات المهتمة في عملية مفتوحة وشفافة وشمولية يقودها الأعضاء بغية إحراز تقدم يؤدي في نهاية المطاف إلى جعل مجلس الأمن أوسع تمثيلاً وأكثر ديمقراطية وفعالية وشفافية، مما سيعزز شرعية قراراته.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي – الدانمرك وفنلندا وآيسلندا والسويد، وبلدي النرويج.

ونود أن نعرب عن خالص امتناننا للسفير براون ممثل لكسمبرغ والسفيرة نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة على قيادتهما المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، ولا سيما عملهم على تنقيح ورقة العناصر، التي تم البناء عليها وتحسينها على مدى الدورات الثلاث الماضية. ولئن كان ذلك العمل تدريجيا وبعيدًا عن المفاوضات القائمة على نص التي طالبنا بها مراراً وتكراراً، فإن حقيقة أنه يمكننا جميعا أن نتوافق على وثيقة واحدة تعكس التقدم الذي ينبغي الاعتراف به أساساً للمضي قدماً.

وفيما يتعلق بجوهر المسألة المطروحة، تسعى بلدان الشمال الأوروبي إلى تحقيق مجلس أمنٍ أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة وأكثر تمثيلاً، وأفضل استعداد للتصدي للتحديات العالمية الراهنة، ويجسد الحقائق العالمية الراهنة على نحو أفضل، لا سيما من حيث التمثيل. ويتطلب ذلك توسيعاً متوازنا للمجلس، بما في ذلك زيادة تمثيل البلدان النامية، وزيادة احتمالات مشاركة الدول الصغيرة كأعضاء منتخبين، وبالتأكيد أن تحتل أفريقيا مكانها المُستحَق في المجلس من خلال زيادة المقاعد في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة لأفريقيا على السواء، لتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية.

تلك جميعا مواقف متسقة لبلدان الشمال الأوروبي، ويسعدنا أن نكررها في هذه الصيغة من صيغ اجتماعات الجمعية العامة في جلسة عامة، ولكننا نود أن نرى المناقشة العامة تصبح المكان الرئيسي للبيانات العامة حول المفاوضات الحكومية الدولية. ونريد تمكين الرئيسين المشاركين من الانتقال مباشرة إلى جوهر المسألة فيما نبدأ اجتماعاتنا غير الرسمية للمفاوضات الحكومية الدولية، بدلاً من البدء بمناقشة عامة أخرى. ويتعين أن تفسح عملية المفاوضات الحكومية الدولية المجال لإجراء حوار حقيقي بقدر أكبر فيما بين الدول الأعضاء وتفاعل بشأن مواقف ومقترحات بعضها البعض. وبلدان الشمال الأوروبي على استعداد للدخول في تلك المرحلة من المفاوضات وستدعم جميع الجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان للوصول بنا إلى هذه المرحلة.

ونرحب بالتوجيهات الواضحة لعملنا في هذه الدورة التي نص عليها المقرر ٧٣/٥٥٤. ولا يحدد ذلك المقرر سوى وثيقتين أساساً لعملنا، وهما المعروفتان عموماً باسمي ورقة العناصر المنقحة والوثيقة الإطارية. ونرحب باستمرار الاعتراف بالوثيقة الإطارية. وتبقى هذه الوثيقة مصدراً مهماً لإثراء عملنا كونها أحدث تجسيد للمواقف والمقترحات المباشرة للدول الأعضاء. لقد تكلمت في وقت سابق عن التقدم الذي تمثله ورقة العناصر، ولكننا نرى أيضا أنه لا يزال هناك مجال أكبر لتحسينها، لا سيما بالتوسع في المسائل الأكثر صعوبة، مثل فئتي العضوية ومسألة حق النقض ومسألة التمثيل الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، نرى أن المسألتين المتبقيتين المتعلقتين بأساليب العمل والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة قد تمت تغطيتهما بصورة شاملة. ويجب أن تلتزم عملية المفاوضات الحكومية الدولية بالولاية المسندة إليها بالتركيز على مجلس موسع في المستقبل، بدلاً من جعل مهمتنا الصعبة أصلاً أكثر صعوبة بالخروج عن المسار والدخول في العمل الجاري لتحسين المجلس في شكله القائم. يضطلع بهذا العمل بالفعل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ويجري الاضطلاع به أيضا من خلال عملية تنشيط الجمعية العامة.

أما بعد، فإن إحدى المسائل الرئيسية التي تتخطى كلاً من المجلس الحالي والمستقبلي هي مسألة الفعالية. لا بد من الاعتراف بأنه في الحالات التي لا يفي فيها المجلس اليوم بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن من أهم أسباب عجزه عن اتخاذ إجراء هو حق النقض. لذا يجب دراسة ذلك دراسة متأنية في إطار مداولاتنا فيما يتعلق بمجلس موسع.

ونتطلع إلى تعيين الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية للدورة الرابعة والسبعين. تنتظرهما بالتأكيد مهمة صعبة. وبالنظر إلى العمل الذي تم الاضطلاع به بالفعل خلال عشر سنوات من هذه العملية، فليس من السهل رسم طريق لإحراز مزيد من التقدم، لا سيما إذا ظل أسلوب عملنا الحالي دون تغيير. وفي ضوء ذلك، ربما حان الوقت لكي ندرس أيضا أساليب عمل عملية المفاوضات الحكومية الدولية ذاتها بغية تقييم مزايا المقترحات، مثل زيادة الشفافية في العملية أو حتى مجرد ضمان تحسين الذاكرة المؤسسية بين الرؤساء المشاركين المتعاقبين، كما فعلنا عند الانتقال بين الرؤساء المتعاقبين للجمعية العامة. فمن شأن هذه التغييرات الصغيرة أن تيسر عمليتنا على المدى الطويل.

وقبل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ندرك جميعاً خطورة هذا الموضوع من حيث التغيير الهائل الذي يمكن أن يحدثه والمخاطر التي قد تواجه الأمم المتحدة إذا لم ننجح على السواء. ونحن نعلم أن البدان الإفريقية وبلدانا أخرى غيرها لا يُمكن أن تُترك في غرفة الانتظار إلى الأبد. إن من مصلحة مجلس الأمن أن يكفل لهذه القارة تمثيلاً عادلاً. ويشمل ذلك التمثيل الدائم.

وبلدان الشمال الأوروبي على استعداد لإجراء حوار بناء خلال هذه الدورة مع جميع الدول الأعضاء ومجموعات الدول، وستبذل قصارى جهدها لدعم الرئيسين المشاركين من أجل مواصلة التقدم.

السيد العتيبي (الكويت): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية تحت البند رقم (١٢٢) الخاص بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

ويطيب لي بداية أن أنقل لكم دعم المجموعة العربية الكامل لجهود الرئيس محمد – باندي في إدارة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، ولا سيما في إطار البند محل نقاشنا اليوم، والذي يحظى بأهمية خاصة لدى كافة الدول الأعضاء، بما في ذلك المجموعة العربية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للمندوبة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، السفيرة نسيبة، والمندوب الدائم للوكسمبورغ، السفير براون، على الجهود المقدرة التي بذلاها في رئاسة المفاوضات خلال الدورة الماضية. ونتطلع إلى تعيين الرئيسين المشاركين للمفاوضات خلال الدورة الحالية.

تؤمن المجموعة العربية بأنه بات من المهم الدفع بعملية إصلاح مجلس الأمن من خلال التوصل إلى حلول توافقية تحظى بقبول واسع بين الدول الأعضاء، أخذاً في الاعتبار مواقف المجموعات والدول، بما فيها المجموعة العربية، خاصة بعد مرور أكثر من عقدين على المناقشات الرامية لتوسعة عضوية المجلس وتحسين أساليب وطرق عمله.

ففي الوقت الذي تشهد فيه الأمم المتحدة عمليات متعددة للإصلاح لتعزيز دورها وتمكينها من مواجهة ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متعاظمة، فإن سلاح إصلاح مجلس الأمن والتمثيل العادل في عضويته هو أحد الركائز الأساسية لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وهو ما يجعلنا أكثر تصميماً وإصراراً على تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، وهو الجهة المنوط بها رعاية السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق المنظمة، ليصبح أقدر وأكثر فعالية في مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، في إطار أكثر تمثيلاً وشفافية وحيادية ومصداقية.

وفي هذا الصدد، تجدد المجموعة العربية تأكيدها على أن المفاوضات الحكومية في إطار الجمعية العامة هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي تم اعتماده بتوافق الآراء ووضع أسس عملية للمفاوضات.

كما تؤكد المجموعة العربية على ترابط جميع مواضيع التفاوض الخمسة الرئيسية، وتمتعها بعناصر مشتركة مما يستوجب التعامل معها بأسلوب يحافظ على هذا الترابط ويحقق الإصلاح الشامل للمجلس. فأمامنا عدة تحديات خاصة بمسألة إصلاح المجلس، ومن أبرزها حق النقض ”الفيتو“، الذي ساهم التعسف في استخدامه من قبل بعض الدول دائمة العضوية، في حالات عديدة، في النيل من مصداقية عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن. كما أدى في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته، واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. حيث عكس استخدام حق النقض على مدار السنوات الماضية حرص هذه الدول على الدفاع به عن مصالحها الوطنية أو مصالح حلفائها. ولا يفوتني الإعراب عن الأسف حيث إن الغالبية العظمى من المرات التي تم استخدام الفيتو فيها – لا سيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة – كانت في قضايا تخص المنطقة العربية.

وكذلك فإن الهدف الرئيسي والأشمل لعملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته هو ضمان أن تكون كافة المجموعات الجغرافية والإقليمية ممثلة بشكل عادل ومناسب في عضوية مجلس الأمن الموسع. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أن المجموعة العربية تستحق في ضوء خصوصيتها السياسية والثقافية والتراثية الحصول كمجموعة قائمة بذاتها على تمثيل في مجلس الأمن الموسع. وأود في هذا الصدد الإشارة إلى أن المجموعة العربية تمثل نحو ٣٥٠ مليون شخص، وتضم في عضويتها ٢٢ دولة، بما يمثل قرابة ١٢٪ من العضوية العامة للأمم المتحدة.

فضلاً عن ذلك، فإن جانباً كبيراً من أعمال المجلس والقضايا المطروحة على جدول أعماله تتعلق بالمنطقة العربية، وهو ما يستدعي تمثيلاً عربياً عادلاً ومتناسباً في مجلس الأمن الموسع بما يضمن طرح وجهة النظر العربية في أعمال المجلس، والحفاظ على مصداقية أعماله ومشروعية قراراته. فكما أكدنا على مر السنوات، ترى المجموعة العربية أن عدالة التمثيل تتطلب تمثيلاً عربياً متناسباً في فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الموسع.

ومن ثم فإن موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن هو المطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس. كما تؤكد المجموعة على موقفها الداعي للحفاظ على تماسك العضوية العامة وعدم الانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية عبر فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء، ودون التسرع في وضع سقف زمني قد يعرقل التوصل إلى حل شامل وحقيقي لعملية الإصلاح. وفي هذا الإطار، أود التأكيد على ضرورة أن تعكس أية أوراق تصدر في إطار عملية المفاوضات مواقف كافة الدول والمجموعات بشكل دقيق، بما في ذلك موقف المجموعة العربية، ضماناً لأن تكون مواقف ومقترحات الدول هي أساس المفاوضات، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، وذلك حفاظاً على مبدأ ملكية الدول الأعضاء للمفاوضات الحكومية.

وفيما يتعلق بمسألة تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن، نرى أنه بات من الضروري إضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على عمله. بما في ذلك من خلال النظر في الاتفاق على قواعد إجرائية دائمة بدلاً من قواعد الإجراءات المؤقتة المعمول بها منذ عقود. بالإضافة إلى إيجاد دور للدول المعنية في المسائل التي يناقشها المجلس ضمن عملية صنع القرارات. على أن توفر هذه الجلسات فرصاً حقيقة لمساهمة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في النقاش الدائر والتشاور مع الدول المعنية ومشاركتها في المناقشات حول المسائل التي تخصها في مجلس الأمن، وفقاً للمادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو المجموعة العربية الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن واللجان المنبثقة عنه إلى توفير معلومات وافية عن أنشطتها إلى أعضاء الأمم المتحدة.

ونؤكد ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن التزاماً دقيقاً بحدود ولايته المنصوص عليها في الميثاق. إن المجموعة العربية رحبت بما تم إحرازه من تقدم خلال الدورات الماضية على صعيد تحديد العناصر المشتركة بين مواقف ومقترحات الدول وكذلك تحديد مساحات الاختلاف التي تستدعي المزيد من النقاش. وقد عكست هذه الجهود وجود العديد من عناصر الاتفاق بين مواقف الدول والمجموعات المختلفة فيما يتعلق بالمسائل التفاوضية الخمس. كما أنها أوضحت في ذات الوقت وجود العديد من نقاط الاختلاف الجوهرية التي تحمل تبايناً في وجهات النظر، لإيجاد أرضية مشتركة للتوافق حول حل يحظى بأوسع قبول سياسي ويحقق الإصلاح الحقيقي والشامل المرجو لمجلس الأمن.

وختاماً تؤكد المجموعة العربية عزمها مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية خلال الجولة القادمة للمفاوضات الحكومية، وانفتاحها على التشاور مع جميع المجموعات التفاوضية الأخرى، بهدف التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن. في إطار من الشفافية والروح البناءة.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المهمة. وتتطلع المجموعة إلى التعاون مع الرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، اللذين سيعينهما رئيس الجمعية العامة. وأود مرة أخرى أن أشكر السفيرة نسيبة والسفير براون على الجهود الممتازة التي اضطلعا بها خلال الدورة السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية – العملية الوحيدة التي وافق عليها جميع أعضاء الأمم المتحدة والتي يمكن أن تؤدي إلى إصلاح مجلس الأمن بتوافق الآراء.

إن مجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ على ثقة بأن المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة، كما كان الحال في الدورات السابقة، ستحقق نتائج إيجابية ستدفع عملية الإصلاح قدماً بفضل استمرار مشاركة الدول الأعضاء جميعها. وقد تمكنا في

العام الماضي من تحقيق بعض التقدم المهم، وهو مُبين على النحو الواجب في وثيقة العناصر المنقحة. إن دعم زيادة تمثيل البلدان النامية وأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة في المجلس، إلى جانب الصياغة المحسنة بشأن أساليب عمل المجلس والتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، كل ذلك يدل على أن بوسعنا إيجاد قواسم مشتركة وأن المفاوضات تحرز تقدما نحو الإصلاح – ببطء نعم، ولكن بثبات.

إلا أن السعي في سبيل الإصلاح الشامل لمجلس الأمن لا يزال متواصلاً. ولن نستطيع أن نحدد معاً مساراً توافقياً للإصلاح إلا من خلال عملية شفافة تأخذ في الاعتبار أصوات جميع الدول الأعضاء. ولن نكون قادرين أن ننشئ مجلس أمن ذي مشروعية ويعمل بفعالية إلا من خلال توافق الآراء. ونعلم جميعاً أن بعض العقبات تعوق حتى الآن تحقيق إصلاح ذي مغزى. وإذ نهدف إلى تحقيق نتائج جيدة وهدف مشترك، ينبغي لنا الآن ألا نركز على الجدران التي تفرقنا، بل على الجسور التي يمكن بناؤها بيننا بروح حقيقية من المرونة والتوافق.

فلنبدأ بأوجه التقارب الواسعة التي تمكنا من تحديدها في العام الماضي، مثل ما يلي: أولاً، إن الدول الأعضاء جميع تدعم زيادة عدد المقاعد غير الدائمة والتي تمثل أرضية مشتركة للدفع قدما بإصلاح مجلس الأمن. وثانياً، إن الدول الأعضاء جميعها تتفق على أن أي زيادة كهذه للمقاعد ينبغي أن تكون لصالح مناطق العالم التي تعاني من نقص التمثيل، وخاصة أفريقيا. وثالثا أن عددا كبيرا ومتزايدا من الدول الأعضاء تعارض توسيع نطاق حق النقض ليشمل دولا أخرى وتؤيد هذه الدول، عوضاً عن ذلك، تقييد حق النقض أو إلغاءه.

وتعتقد مجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ جازمة أن على مجلس الأمن أن يصبح تمثيلياً وديمقراطياً وخاضعاً للمسائلة ومتصفا بالشفافية والفعالية حقاً. ومقترحنا – وهو أكثر المقترحات المطروحة تفصيلاً وشمولاً– يهدف إلى تحقيق ذلك الهدف. وقد تم تعديل اقتراح المجموعة على مر السنين بناء على ما سمعناه في مختلف جولات المفاوضات. ويأخذ المقترح في الاعتبار مواقف المجموعات التفاوضية جميعها. ويسترشد هذا المقترح بروح المرونة التي تلهم مجموعتنا. ونحن على استعداد للاستمرار في المشاركة في مناقشات بناءة خلال الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية. غير أن صيغ الإصلاح المتسرعة ينبغي تجنبها بأي ثمن. فلا يمكن أن تكون هناك طرق إجرائية مختصرة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحقيق إصلاح مجلس الأمن. وهذا أحد الدروس الرئيسية المستفادة على مر السنين. ولا يمكن لعملية الإصلاح أن تنجح إلا إذا جُسدت في صورة تعديل لميثاق الأمم المتحدة يمكن لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين، أن توافق وتصادق عليه. ولا يمكن فرض نهج يخدم الأقلية على جميع الأعضاء.

اسمحوا لي أن ألخص بإيجاز تصورنا لإصلاح مجلس الأمن. إننا نقترح إنشاء مقاعد جديدة غير دائمة أطول أجلاً مع إمكانية إعادة انتخاب شاغليها على الفور وزيادة عدد المقاعد غير الدائمة التي تبلغ مدتها سنتين. وهكذا تلبي المقاعد الأطول أجلاً الرغبة المشروعة لبعض الدول الأعضاء في تقديم إسهام أكبر في عمل المجلس، وفي الوقت نفسه تعزز نظام تناوب أكثر إنصافاً. وسيتألف مجلس الأمن عندئذ من ٢٦ عضوا، ٢١ منهم غير دائمين، يعينون على النحو التالي: ستة مقاعد لمجموعة الدول الأفريقية، منها ثلاثة مقاعد أطول أجلاً؛ وخمسة مقاعد لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، منها ثلاثة مقاعد أطول أجلاً؛ وأربعة مقاعد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منها مقعدان أطول أجلاً؛ وخمسة مقاعد لمجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، منها ثلاثة أطول أجلاً؛ ومقعدان لمجموعة دول أوروبا الشرقية؛ ومقعد مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة. ولن يمنع ذلك المقعد التناوبي الدول من الترشح داخل مجموعتها الإقليمية، بل سيكون وسيلة إضافية لها للانضمام إلى مجلس الأمن.

ومن شأن نموذج الإصلاح هذا أن يعزز التمثيل الإقليمي تعزيزاً كبيراً. وستشكل أفريقيا أكبر مجموعة إقليمية في المجلس بعد إصلاحه وستزيد حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأعلى نسبة وستُتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة إمكانية أكبر للوصول إلى المجلس وستتضاعف نسبة تمثيل كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وسيسمح توزيعنا المقترح أيضا بتمثيل أكبر وأكثر استقراراً للتجمعات الإقليمية، مثل مجموعة الدول العربية.

وبموجب اقتراح مجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“، يستفيد الجميع ولا يخسر أحد وتتاح للجميع إمكانية أفضل للوصول إلى المجلس. وينطوي اقتراحنا أيضاً على إدخال تعديلات على أساليب العمل. كما أنه أكثر المقترحات المطروحة واقعية، كما اعترفت بذلك مراراً عدة دول أعضاء من مختلف المجموعات الإقليمية. ونحن بحاجة إلى إصلاح المجلس من أجل تعزيز ثقة الرأي العام الدولي بهذه المؤسسة والنهوض بتعددية الأطراف. ويجب أن يكون هدفنا المشترك هو زيادة شرعية المجلس أمام عموم الأعضاء وفي أعين مواطني العالم الذين تخدمهم المنظمة على السواء. ومن شأن ذلك أن يعزز سلطة المجلس وبالتالي فعاليته، مما يجعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة لمواجهة تحديات وحقائق الواقع العالمي الجديدة.

وقد ذكرنا مراراً وتكراراً أن المجلس في شكله الحالي إما غير مجهز أو غير راغب في معالجة بعض أكثر القضايا إلحاحاً في العالم، ومن ثم فإنه يخذل مواطنينا. ولذلك، فقد حان الوقت لكي نبين لهم أن الأمم المتحدة يمكن أن تعمل بشكل جيد من خلال العمل معاً من أجل إنشاء مجلس جديد ومُحسّن يستطيع تلبية احتياجاتهم. وسيكون من المناسب حقاً الاقتراب من ذلك الهدف مع حلول الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، تدفعنا في ذلك روح ديمقراطية حقيقية والثقة بقيم تعددية الأطراف العريقة. ومجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ على استعداد للتعاون مع رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية وجميع الأعضاء من أجل دفع عجلة هذه العملية.

اسمحوا لي أن أختتم بياني ببضع كلمات بصفتي الوطنية.

يصادف اليوم، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اليومَ الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. إن مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة هي أحد الالتزامات ذات الأولوية للسياسة الخارجية لإيطاليا. وتؤيد إيطاليا بقوة حملة ”اصبغوا العالم باللون البرتقالي“ للتوعية التي تركز على مكافحة الاغتصاب والتي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن حملة ”المساواة بين الأجيال“، التي تحثّ الجميع على اتخاذ خطوات جديدة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين – وهو للأسف هدف لا يمكن لأحد في العالم أن يدعي أنه قد تحقق.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة ومؤيدة للإصلاح من البلدان النامية، تؤيد العدالة والسيادة والإنصاف في إصلاح مجلس الأمن، سواء في العملية أو في النتيجة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا على عقد هذه الجلسة. ونحن مستعدون، كما هو الحال دائماً، للمشاركة البناءة في هذه القضية المهمة. ونتطلع إلى العمل مع رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية اللذين سيعينهما. ونرحب بقيادته في دفع العملية قدماً. كما نقدر الجهود المبذولة خلال الدورة الثالثة والسبعين بتوجيه من سلفه، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيا، والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، السيدة لانا زكي نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسيد كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ.

وقد رحبنا بالصيغة المعدلة لمقرر التمديد، التي تعترف بالإصلاح الشامل المبكر وتركز عليه، والتي تتضمن أيضا إشارة أكثر إيجازاً إلى الوثيقة الإطارية، التي لا تزال تشكل حتى الآن التجسيد الأكثر شمولاً لمواقف الدول الأعضاء، وإلى وثيقة العناصر المنقحة الحالية. وقد مكنت تلك التغييرات الطفيفة من استعادة بعض أوجه الثقة في مقصد هذه العملية الحاسمة وإحراز التقدم بشأنها. ونأمل أن نواصل الاستفادة من هذه المكاسب وتعزيزها في الدورة الحالية أثناء عملنا على إجراء مفاوضات قائمة على النص. كما رحبنا ببعض الاعتراف بالدعم الذي يحظى به الموقف الأفريقي المشترك الآن، على الرغم من أننا نعتقد أنه يلزم القيام بمزيد من العمل لضمان التجسيد المناسب للموقف الأفريقي المشترك، على النحو المُعتمد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. وفي هذا الصدد، فإن الوثيقة الختامية الأخيرة لحركة عدم الانحياز تعبّر بوضوح عن دعم ١٢٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وعلى خلفية الولاية التي أصدرها قادتنا من أجل إجراء الإصلاح الشامل المبكر، وعلى الرغم من بعض المكاسب المذكورة أعلاه، فإننا لا نزال بعيدين بعداً مُقلقاً عن الوجهة المقصودة. ويتضح ذلك وضوحاً صارخاً عندما نرى أن عشر سنوات قد انقضت بالفعل على بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية ولم نحرز أي تقدم يذكر بشأنها. ولا تزال الاختلافات في مواقف الدول الأعضاء قائمة، لأن العملية لا تسمح بإجراء مناقشات توفيقية حقيقية قائمة على نص واحد، وفقا للممارسات والإجراءات العادية للأمم المتحدة. وتعتقد مجموعة L.69 أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء نهائي بغية تطبيع العملية. ولهذا السبب، نكرر الدعوة إلى الإسناد، لأنه سيسهّل بالضرورة عملية أكثر تركيزاً وتوجهاً نحو تحقيق النتائج، ويحفّز العمل من أجل إجراء مفاوضات حقيقية قائمة على النص.

وعلاوة على ذلك، ندعو إلى مزيد من الانفتاح والشفافية والشمول في المفاوضات الحكومية الدولية. وندعو إلى بث المحاضر الرسمية للجلسات وجلساتنا على شبكة الإنترنت، بغية جعل المفاوضات الحكومية الدولية أكثر اتساقاً مع العمليات الأخرى الأكثر فعالية في الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، نعتقد أنه يجب علينا أن نستخدم الجدول الزمني بصورة أكمل وذلك من خلال التعجيل ببدء اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية وبزيادة عدد الاجتماعات. وستستفيد الدول الصغيرة أيضا، مثل الدول التي تشكل غالبية دول مجموعة L.69، من أطول فترة ممكنة من الإشعار المسبق فيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات، وذلك من أجل التخطيط السليم والمشاركة الفعالة.

إن التحديات في أنحاء العالم بأسره آخذة في الازدياد والإيمان بتعددية الأطراف آخذ في التضاؤل. ومجلس أمن مشلول لا علاقة له بالحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة لن يكون بدون تكلفة. وإذا لم يُصلَح مجلس الأمن فلن يتمكن من بناء المستقبل الذي نصبو إليه. إننا في منعطف حاسم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

ونكرر التأكيد على أننا وبعد عقد من الزمان من عملية المفاوضات الحكومية الدولية وأكثر من ربع قرن من مداولات إصلاح مجلس الأمن أحرزنا تقدماً محدوداً جداً. ونعرف جميعاً القول بأن تكرار الأعمال نفسها مراراً وتكراراً وتوقع نتائج مختلفة هو الجنون بعينه. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن التقييم الصادق لعصرنا ينبغي أن يكون ملهماً لتجديد التركيز وزيادة التصميم في سبيل عملية الإصلاح الشامل بهدف تحقيق مجلس أمن أكثر جدوى. ونعتقد أنه لا مناص لنا من البدء بمهمة إنجاز الولاية التي كلّفنا بها قادتنا. ويجب علينا الآن أن نتخذ بصورة جماعية وشجاعة الخطوات اللازمة التالية لضمان استمرار جدوى هذه المنظمة البالغة الأهمية.

وبالقيادة المتبصرة والعملية في الوقت نفسه لرئيس الجمعية العامة، نتطلع إلى العمل الذي سيُنجَز خلال هذه الدورة الرابعة

والسبعين. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من تحقيق نتيجة ملموسة وإيجابية في عملية إصلاح مجلس الأمن خلال العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وإذا لم نفعل ذلك، فإن التاريخ قد لا يرحمنا، فنحن الشعوب بدأنا نضجر.

السيدة دي مان (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مملكة بلجيكا وبلدي، مملكة هولندا.

في البداية، أود أن أشكر الممثلين الدائمين لدولة الإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ على قيادتهما للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. ونتطلع إلى تعيين الميسرَين المشاركَين الجديدين ونحث رئيس الجمعية العامة على تعيينهما على وجه السرعة.

ما فتئنا على مدى السنوات الستة والعشرين الماضية نناقش إصلاح مجلس الأمن، أولاً في إطار فريق العمل المفتوح باب العضوية، ومن خلال المفاوضات الحكومية الدولية منذ عام ٢٠١٠ في دورة عامة غير رسمية للجمعية العامة. إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل ستكون مناسبة للوفاء أخيراً بالتزامنا بجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وفعالية وشفافية، وبالتالي، أكثر شرعية.

وبغية تكثيف جهودنا، أود أن أطرح النقاط الثلاثة التالية: يجب علينا أولاً أن نضمن شفافية المفاوضات الحكومية الدولية وشموليتها. ثانياً، ينبغي لنا أن نيسر إجراء مفاوضات قائمة على النص. ثالثاً، يجب أن نيسر إجراء مفاوضات أكثر تركيزاً وأكثر توجهاً نحو النتائج.

وفيما يتعلق بضمان شفافية المفاوضات الحكومية الدولية وشموليتها، أود أن أشير إلى أنه لا توجد حتى الآن محاضر رسمية للمناقشات التي جرت في المفاوضات الحكومية الدولية، كما أن الاجتماعات غير متاحة من خلال البث الشبكي للأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن العملية ينبغي أن تُفضي إلى مجلس أمن أكثر شفافية وشمولاً، فإن شفافية العملية الحكومية الدولية وشموليتها ينبغي أن تكونا مركزيتان وفي الصدارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان الشفافية والشمولية في العملية الحكومية الدولية سيجعل المفاوضات متسقة مع المفاوضات الحكومية الدولية السابقة والحالية للأمم المتحدة. وسيكفل ذلك أيضاً إيجاد ذاكرة مؤسسية وسيتيح مشاركة المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بتيسير إجراء مفاوضات قائمة على النص، فإن ما يوحدنا أكثر بكثير مما يفرقنا. فعلى سبيل المثال، تتفق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التوسيع المقترح لمجلس الأمن، ولا سيما بإدراج دول أعضاء من مناطق العالم الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ويعارض عدد متزايد من الدول الأعضاء توسيع نطاق حق النقض، وتدعم هذه الدول فرض القيود على استخدامه. وبدء مفاوضات قائمة على النص سيمكّننا من التركيز على تلك القواسم المشتركة، على الرغم من أننا ندرك أنه لن يتم الاتفاق على أي شيء إلا بعد التوافق على كل شيء. ولذلك أقول إن بدء المفاوضات القائمة على النص سيساعدنا على استخدام النص التفاوضي لإيجاد مجالات للتقارب وعلى التوصل إلى حل وسط بشأن مختلف مواقف الدول الأعضاء.

والنقطتان اللتان ذكرتهما الآن تؤديان تلقائيا إلى نقطتي الثالثة – وهي الحاجة إلى مفاوضات أكثر تركيزاً وأكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج. وإذا تحقق ذلك، فستجبر المفاوضات الدول الأعضاء على إجراء مناقشة أكثر تركيزاً وأكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج بشأن كل مسائل الإصلاح الرئيسية. وما لم نفعل ذلك، سنواصل تكرار مواقفنا دون الاقتراب حقاً من التوصل إلى نتيجة تفاوضية.

ولا تزال بلجيكا وهولندا تؤيدان بقوة إصلاح مجلس الأمن من أجل ضمان تمثيل جميع مناطق العالم في الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين، والذي يجب أن يكون ملائماً لغرض التصدي للتحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين.

السيدة ماكغواير (غرينادا) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الدول الأربعة عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. في البداية، أود أن أعرب عن امتنان الجماعة الكاريبية للسفيرة نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة والسفير براون ممثل لكسمبرغ على إدارتهما للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال العام الماضي.

عند تأسيس منظمتنا قبل ٧٤ عاماً، عَهِدَ واضعو ميثاق الأمم المتحدة بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن، وهو أحد الأجهزة الرئيسية الستة للمنظمة حديثة الإنشاء آنذاك، والجهاز الوحيد المخول بالسلطة والصلاحية لفرض الامتثال لقراراتها ومقرراتها. كان العالم قد خرج لتوه من الحرب العالمية الثانية، وهو نزاع أثبتت عصبة الأمم، سلف الأمم المتحدة، أنها عاجزة عن منعه. لذا فقد كان الغرض المعلن للمنظمة الجديدة، الأمم المتحدة، إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي سببت للبشرية معاناة لا مثيل لها مرتين في القرن العشرين. ويمكن القول أن الأمم المتحدة قد نجحت في هذه الغاية العظيمة. لم تقض البشرية على النزاع المسلح، ولكن خلال السنوات الأربعة والسبعين الماضية نجونا من العواقب الكارثية لحرب عالمية ثالثة من شأنها أن تغير الحياة بصورتها التي نعرفها على هذا الكوكب.

واليوم، بعد مرور ما يقرب من عقدين من القرن الحادي والعشرين، فإن التهديدات التي نواجهها ليست تهديدات عسكرية فحسب، وإذا تُركت هذه التهديدات دون رادع، فإنها أيضا قادرة على تغيير الحياة على كوكبنا كما نعرفه. وتشمل هذه التهديدات الجديدة والناشئة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتي ترتكبها جهات غير حكومية، والجرائم الإلكترونية العابرة للحدود، وتغير المناخ وآثاره التي تشمل النزوح الجماعي للسكان واللجوء بسبب المناخ. وفي سياق هذه التهديدات للسلم والأمن الدوليين، لم يعد من الممكن اعتبار أدوات منتصف القرن العشرين تفي بالغرض. ولذلك يجب إعادة النظر في أساليب عمل المجلس لتعزيز قدرته على الاستجابة لهذه التحديات الجديدة. ويجب زيادة عضويته وجعله أكثر تمثيلاً لشعوب العالم من أجل تعزيز شرعيته في نظر أولئك الذين يخضعون لقراراته والذين يمارس المجلس سلطته باسمهم.

إن لأعضاء الجماعة الكاريبية، وهي دول صغيرة وضعيفة وهشة، حساسية خاصة تجاه الحاجة إلى تعزيز شرعية المجلس عن طريق ضمان التمثيل العادل وزيادة العضوية. ونحن ممتنون للدعم المقدم لأحد أعضائنا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، في الانتخابات التي أُجريت في وقت سابق من هذا العام للحصول على مقعد غير دائم في المجلس. واقترحت الجماعة الكاريبية أن يتيح مجلس الأمن بعد إصلاحه مقعداً تناوبياً للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي من شأنها أن تقدم منظورا فريداً لمداولات المجلس، والتي يتزايد الاعتراف بمواطن ضعفها الخاصة.

وبينما نقترب من جولة جديدة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، نأمل أن يحظى هذا البند بالأولوية التي يستحقها في جدول أعمال الجمعية العامة. وليس هناك طريقة أنسب للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة من إحراز تقدم ملحوظ في إصلاح أهم أجهزتها بغية تحسين مواءمة تكوين عضويته وأساليب عمله مع الواقع الجديد للقرن الحادي والعشرين.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود كغيري أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وأستطيع أن أؤكد للزملاء الحاضرين أن ربطة العنق التي أرتديها، بتدرجاتها البرتقالية الخمسة، كانت في الواقع رائجة قبل ١٥ عاماً. ومن المهم حقا أن نستخدم كل الوسائل الممكنة لتسليط الضوء على تلك المسألة المهمة.

ترحب أستراليا بالإصلاحات الجارية على نطاق المنظومة بهدف تحسين فعالية الأمم المتحدة في الإسهام في التنمية المستدامة واستدامة السلام. ولكن هناك حاجة لمجالات إصلاحية مهمة في الأمم المتحدة لم تعزز بعد. ومع اقتراب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها في العام ٢٠٢٠، تدعو أستراليا مرة أخرى إلى إصلاح مجلس الأمن وتطويره من أجل الاستجابة بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين. إن النظام الدولي القائم على القواعد الذي يدعم الاستقرار والأمن والرخاء على الصعيد العالمي يتعرض لضغوط كبيرة. ويجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نجد على وجه السرعة سبلا لكي نضمن قدرة المجلس على العمل كما يجب عليه من أجل التصدي للتحديات الحاضرة وصون السلم والأمن الدوليين. ولا تزال الشكوك تحوم حول ما إذا كان المجلس قد أنشئ بالطريقة المثلى لزيادة فعاليته إلى حدها الأقصى. لقد تأخر الإصلاح كثيراً، وما زالت أستراليا متسقة في الحث على التغيير فيما يتعلق بثلاث نقاط. أولاً، نحن بحاجة إلى مجلس يعبر بصورة أمثل عن الحقائق الجغرافية السياسية مع زيادة التمثيل لكل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ثانياً، يجب أن نحسّن أساليب عمل المجلس، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق مع الجمعية العامة ولجنة بناء السلام والشركاء الآخرين، وأن نضمن زيادة استخدام المعلومات التحليلية المتسقة من جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة، وأن نضمن تحسين التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ثالثاً، ينبغي وضع معايير أفضل لاستخدام حق النقض بحيث يكون استخدامه أكثر شفافية ومحدودية.

ويؤسفنا أن التقدم المحرز في إصلاح المجلس كان مجرد تقدم تدريجي حتى الآن، وأنه بطيئبطيء بطء الجبال الجليدية. وإحدى الطرق التي يمكننا بها حفز عملية الإصلاح وتوجيهها بصورة أفضل هي عبر الانتقال من المناقشات إلى المشاركة في مفاوضات قائمة على النص. ومن شأن ذلك أن ينمي الزخم اللازم لإحداث التغيير. وينبغي للمفاوضات الحكومية الدولية اتخاذ خطوات لتحديد مقترحات محددة، فضلا عن تحديد الدعم والسعي إلى تحقيق عملية أكثر شفافية يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليها في الجمعية العامة. إن عالمنا يزداد تعقيداً وتنافساً، ويمكننا أن نقوم بما هو أفضل لمواجهة التحديات المعاصرة الملحة للسلم والأمن. ونرى بوضوح أن الإصلاح الشامل والهادف لن يتحقق بسرعة، ولكن من الواضح أن الدول الأعضاء ترغب في الانتقال عن الوضع الراهن.

وفي الختام، تعزز أستراليا التزامها بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لإصلاح مجلس الأمن حتى نتمكن من ضمان الاستقرار والرخاء وحقوق الإنسان للجميع في عالم أكثر سلماً.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب الأرجنتين عن تضامنها مع اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وتؤكد من جديد موقفها الثابت ضد العنف الجنسي.

أود أولاً أن أعرب عن امتناننا للعمل الممتاز الذي قام به كل من السفيرة نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة والسفير براون ممثل لكسمبرغ في مهمتهما الصعبة المتمثلة في التيسير التشاركي لمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد من جديد لهما وللميسرين الجديدين اللذين سيعينان للجولة المقبلة من المفاوضات، أن الأرجنتين ستواصل التعاون البنّاء بغية إحراز تقدم ملموس في هذه المسألة البالغة الأهمية. ورغم حقيقة أن الأرجنتين تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود أن أؤكد على بعض النقاط المحددة.

تؤكد الأرجنتين مجدداً التزامها بعملية تفاوضية تحكمها مبادئ الشفافية والديمقراطية وروح المرونة، وتعيد تأكيد رغبتها العميقة في تحقيق نتيجة ناجحة على أساس متعدد الأطراف.

ونحن، مع مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، على استعداد لمواصلة العمل من أجل إجراء إصلاح عملي وواقعي، مع استكشاف صيغ وسيطة وبديلة، من شأنها، من خلال احترام المساواة بين الدول والتناوب المناسب للعضوية، أن تمكننا من التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء. وتعتقد الأرجنتين أنه من أجل إحراز تقدم ملموس خلال هذه الدورة للجمعية العامة وتحقيق أوسع دعم سياسي ممكن لإصلاح مجلس الأمن، من الضروري إيجاد قاسم مشترك قادر على تقريب المواقف من بعضها البعض وإيجاد اتفاق مقبول للجميع. ومن دون تحقيق ذلك، فإن محاولات استخدام طرائق إجرائية مختصرة كاستراتيجيات خادعة أو السعي إلى محاكاة الحلول لا يمكن إلا أن يصلّب المواقف التي نعرفها جميعاً، والتي من المؤكد أن تقودنا بعيداً عن الاتفاق السياسي الذي نعتقد جميعاً أننا يجب أن نحققه.

وفي مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أظهرنا المرونة والرغبة في العمل من أجل التوصل إلى حل توفيقي على أساس فترات عضوية أطول للأعضاء الجدد غير الدائمين مع إمكانية إعادة انتخابهم على الفور. وفي ذلك استجابة لحقيقة أن الاقتراح الذي يحظى بتأييد الدول الأعضاء بالإجماع هو زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس. وتأمل الأرجنتين أن تعمل جميع الوفود بنفس دافع التعددية لإحراز تقدم تمهيداً للذكرى السنوية العاشرة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذا الموضوع والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وكما بينت إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، فإن ثمة توافقاً في الآراء أيضاً بشأن ضرورة معالجة نقص تمثيل بعض المناطق، لا سيما أفريقيا. واقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء يعالج تلك المسألة، وهو الاقتراح التوفيقي الوحيد المقدم في السنوات القليلة الأخيرة ويحض على استجابة متوازنة ومنصفة للرغبات التي أعربت عنها المجموعات المختلفة المشاركة في المداولات. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي لنا أن نحسن المناقشات بشأن مسألة حق النقض، بالنظر إلى نطاقه، وآثاره على الإصلاح، والآثار المترتبة على مصداقية المنظمة. وتعتقد الأرجنتين أن حق النقض يقيد ويقلل إجراءات المجلس ويحد منها، ولذلك نؤيد إلغاءه. وطالما لا يمكن عمل ذلك، فإننا سنتقيد بمدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المعنية بعمل مجلس الأمن فيما يتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلاً عن المبادرة الفرنسية المكسيكية. إن المساواة في السيادة بين الدول، وهو مبدأ دافعت عنه الأرجنتين حتى قبل إنشاء المنظمة نفسها، لا يمكن احترامها إلا عندما نحقق الظروف التي تمكن جميع الدول الأعضاء من الحصول على مقاعد غير دائمة في المجلس، وتجنب منح امتيازات لعدد قليل من البلدان المختارة، وإعطاء وزن أكبر للتمثيل الإقليمي العادل.

ولا يزال تحسين أساليب عمل المجلس مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأرجنتين، وقد اغتنمنا كل الفرص للحض على مجلس أمن يعمل بانفتاح وشفافية ويكون مسؤولاً عن أعماله أمام المنظمة بأسرها. ونأمل في ذلك السياق أن تستمر مبادئ الديمقراطية والمساءلة في توجيه هذه العملية خلال الجولة المقبلة من المفاوضات وأن تستمر في تأييد مشاركة أوسع للدول الأعضاء.

أخيرا، نعتقد أنه لا بد من أن نتكلم إلى بعضنا البعض بطريقة واضحة وصريحة ومباشرة، والأهم من ذلك أن نستمع إلى بعضنا البعض.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تتوالى المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن دورة بعد أخرى دون الشروع في أي مفاوضات حقيقية. وسيصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة عشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

الذي دعت وثيقته الختامية (القرار ١/٦٠) إلى إصلاح المجلس لجعله أكثر تمثيلاً وأكثر فعالية وأكثر شرعية. ولم يُحرَز منذ ذلك الحين سوى تقدم ضئيل جداً في تحقيق هذا الإصلاح، في حين أن الحاجة الملحة إلى تقوية المنظمة، ناهيك عن تعددية الأطراف، أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وعلى الرغم من ذلك، ضاعف الميسرون المشاركون المتعاقبون جهودهم للتمكين من اعتماد وثائق مفيدة مثل الوثيقة الإطارية التي اعتُمدت في الدورة التاسعة والستين بهدف استباق المفاوضات الشاملة، فضلاً عن وثيقة ”عناصر التقارب حول مسألتين رئيسيتين من مسائل إصلاح مجلس الأمن“ مقدمة من السفيرة سيلفي لوكاس من لكسمبرغ، والوثيقة المعنونة ”العناصر المشتركة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر“ والتي صدرت تحت قيادة السفيرين محمد خالد الخياري ويون جينغا.

وفرنسا، شأنها شأن العديد من الأعضاء الآخرين في الجمعية، تعتقد أنه يجب بدء المفاوضات على أساس مشروع نص. وتلك العملية المألوفة، التي تستخدمها منظمتنا بصورة منهجية، ستضمن أن نتجنب التكرار الذي لا نهاية له للمواقف التي أصبحت الآن معروفة لنا جميعاً. ولهذا السبب، فإن دور الميسرين المشاركين بالغ الأهمية. ويجب أن يتم اختيارهما بعناية على أساس قدرتهما على إعطائنا زخماً جديداً للمضي قدماً. وندعو إلى تعيين الميسرين المشاركين الجديدين في أقرب وقت ممكن حتى نتمكن من بدء المفاوضات الحكومية الدولية دون تأخير. ويثق وفدي كل الثقة في تصميم رئيس الجمعية العامة على تغيير الوضع الراهن، مهما كانت الصعوبات. ومشاركته بصورة شخصية أمر أساسي. وستقدم فرنسا دعمها الكامل له وللميسرين المشاركين لضمان نجاح مهمة كل منهم. والأمر متروك للجمعية العامة وكل دولة من الدول الأعضاء للاضطلاع بمسؤولياتها وإجراء مفاوضات شاملة بحسن نية. ونعتقد أن هذا الأمر أمر عاجل.

ويصادف عام ٢٠٢٠ أيضاً الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة ومنظمتنا. وسيكون الاحتفال فرصة إيجاد دينامية جديدة لتحقيق الإصلاح الذي نصبو إليه جميعاً. إن موقف فرنسا ثابت ومعروف جيداً. ونأمل أن يأخذ المجلس في الاعتبار ظهور قوى جديدة لديها الإرادة والقدرة على الاضطلاع بمسؤولية الحضور الدائم في مجلس الأمن، ويمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في عمل المجلس وفقا لميثاق الأمم المتحدة. إن فرنسا تؤيد توسيع فئتي عضوية المجلس. لذا فإننا نؤيد ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان أعضاء دائمين، فضلاً عن تعزيز حضور البلدان الأفريقية في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وبالتالي يمكن أن يضم المجلس الموسع ما يصل إلى ٢٥ عضواً، بمن فيهم أعضاء جدد دائمون وغير دائمين، ينبغي أن يقترحهم جميع أعضاء الجمعية العامة لا مجموعتهم الإقليمية وحدها، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الميثاق. ومن شأن هذا التوسيع أن يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً لعالم اليوم وأن يعزز سلطته مع الحفاظ على طابعه التنفيذي والعملياتي.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، فنحن نعلم أنها مسألة واضحة الحساسية، والأمر متروك للدول التي تسعى إلى منحها مقعدا دائما لكي تتخذ قرارها. ولا يزال الهدف المزدوج هو أولاً تعزيز شرعية مجلس الأمن ومن ثم قدرته على الوفاء بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق اقترحت فرنسا منذ عدة سنوات أن يعلق الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس بشكل جماعي وطوعي استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وهذا النهج الطوعي لا يتطلب إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة بل يتطلب التزاماً سياسياً بسيطاً. واليوم، فإن تلك المبادرة التي طرحناها مع المكسيك، تحظى بتأييد مئة بلد وبلدين، وندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم إليها بعد، ولا سيما الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن، إلى أن تفعل ذلك.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في القول بأن المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة لا يزالان من أولويات السياسة الخارجية لسلوفينيا. ونود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لحملة ”اصبغوا العالم باللون البرتقالي: جيل المساواة يقف ضد الاغتصاب“. الرد على العنف هو دائماً ”لا“، ويجب الاستماع إلى الضحايا وسماعهم.

إننا نجد أنفسنا مرة أخرى نناقش مسألة إصلاح مجلس الأمن، التي ما فتئنا نناقشها منذ أكثر من عقد من الزمن في إطار عملية التفاوض الحكومية الدولية، وقبل ذلك في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وقد يكون هذا رقماً قياسياً حتى بالنسبة لعملية طويلة وبطيئة الخطى. ولذلك ليس سراً أن سلوفينيا تدعو إلى زيادة الكفاءة والفعالية في العملية نفسها. ولقد كنا سعداء جداً بالطريقة التي قاد بها المناقشات الرئيسان المشاركان، السفيران براون ونسيبة، خلال دورة الجمعية العامة في العام الماضي. ونحن في غاية الامتنان للورقة المنقحة بشأن العناصر المشتركة والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من النظر، والتي نرى أنها تسد الكثير من الثغرات القديمة، سواء في الجزء المشترك أو في المسائل التي تحتاج إلى مزيد نقاش. ونحن نعلم أنه من خلال المناقشة العامة والمناقشة المرتكزة على المجموعات في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، يمكن توضيح بعض المواقف وتضييق هوة بعض الخلافات.

ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن الوقت قد حان للمضي قدماً، والارتقاء إلى مستوى اسم العملية، وبدء مفاوضات لائقة. ونرى أن المواقف واضحة بما يكفي في هذه المرحلة وأنه يمكن إصدار نصوص ملموسة وإجراء المفاوضات. وإذا شعرت بعض البلدان بأن أفكارها ومقترحاتها لم تؤخذ في الاعتبار، فإننا نشجعها على ذكر ذلك في المفاوضات الحكومية الدولية. وفي أي وقت أثناء عملية التفاوض، فبالإمكان دوما أخذ المواقف الإضافية أو الجديدة في الاعتبار وإضافتها، دون إغفال أي مسألة. ونرى أيضا أن إسناد المقترحات من شأنه أن يسهل المفاوضات. ونرى ذلك وسيلة لتحقيق تقدم حقيقي. ومن غير المتصور أننا بعد كل هذه السنوات لا نزال غير قادرين على اتخاذ قرار بشأن كيفية إصلاح مجلس الأمن حتى عندما ترغب أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في أن يحدث ذلك. وكما ذُكر آنفاً، تفضل سلوفينيا أن يكون لديها نص تفاوضي ملموس للمقترحات حتى يمكن تضييق الثغرات من خلال المفاوضات السليمة وظهور توافق في الآراء.

بيد أننا نرى أن العديد من المسائل التي نوقشت في إطار المفاوضات الحكومية الدولية يمكن تنفيذها بالفعل، ولا سيما المسائل المتصلة بأساليب عمل المجلس وعلاقته بالجمعية العامة. وتود سلوفينيا أن تثني على وفد الكويت لرئاسته للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس ولتنظيمه مناقشة مفتوحة شاركنا فيها بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8539). وقد أظهرت تلك المناقشة بوضوح اهتمام الأعضاء عموما بالخطوات والتدابير الرامية إلى تعزيز عمل المجلس وجعله أكثر فعالية وشفافية وكفاءة. وقد أوجزنا بعض المسائل التي نراها أهم المسائل، وقد أُحرز في رأينا تقدم حقيقي بالفعل، أو يمكن إحرازه. وهذه المسائل تشمل إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والتفاعل مع لجنة بناء السلام، ومشاركة ممثلي المجتمع المدني في جلسات الإحاطة.

وفيما يخص علاقة المجلس بالجمعية العامة، أكرر رأي سلوفينيا بأنها ينبغي أن تكون تعزيزية وتكاملية من الطرفين دون أن تتعدى إحدى الهيئتين على اختصاصات الأخرى. وقد جرت مناقشات موضوعية غنية في الماضي بشأن كيفية تحقيق ذلك، ونرى أن الورقة المنقحة للعناصر المشتركة تتضمن مجموعة ممتازة من الأفكار. وكما ذكرنا من قبل، بما في ذلك

أثناء المفاوضات، ندعو مرة أخرى إلى إعداد تقرير مجلس الأمن وتقديمه إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب. ونرى أنه يمكن أن يتضمن المزيد التحليلات وأن يكون أكثر جوهرية، ومن ثم يساعد جميع الأعضاء على فهم القرارات المتخذة في المجلس فهماً أفضل.

وفيما يخص المسائل الأخرى المتعلقة بالإصلاح، اسمحوا لي أن أبين بإيجاز مواقف سلوفينيا بشأن بعض الأسئلة المطروحة على المجموعات الخمس. فحسبما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، يجب على البلدان الأعضاء في مجلس الأمن أن تتحمل مسؤولية أكبر عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب إضافة إلى ذلك إيلاء اهتمام خاص بالتوزيع الجغرافي العادل. وينبغي في رأينا عدم إهمال أي من الأمرين لصالح الآخر. ففيما يتعلق بمسائل التمثيل العادل في المجلس، من الواضح أن الحاجة تدعو إلى إجراء تغييرات. وتؤيد سلوفينيا أفريقيا في مطالبتها بالمزيد من المقاعد في المجلس. كما ينبغي أن يكون للدول النامية الصغيرة صوت أكبر. وتتصل بذلك، بطبيعة الحال، مسألة كيفية التوصل إلى عملية ترشيحات وانتخابات تكفل أن تتاح لكل بلد حقاً فرصة متساوية لانتخابه.

إننا نتشاطر الرأي القائل بأن بعض المجموعات ممثلة تمثيلاً ناقصاً، وندعو إلى تخصيص مقعد إضافي غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعفت عضويتها ثلاثة أضعاف خلال العقود الثلاثة الماضية. أما بخصوص استخدام حق النقض، فسيلزم في رأينا إدخال تعديل على الميثاق من أجل إجراء أي تغيير جوهري. ومع ذلك، يمكن بالفعل القيام بالكثير الآن. إن حق النقض يلقي بمسؤولية خاصة على البلدان التي لها هذا الحق، ونرى أنه لا ينبغي إساءة استعماله أبداً. وتدعو سلوفينيا، بوصفها عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، إلى وضع مدونة قواعد سلوك تتعلق بإجراءات مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والتي قد التزم بها أكثر من ١٢٠ بلداً.

وفيما يتعلق بفئات العضوية، نكرر التأكيد على أن الميثاق ينص، في رأينا، على فئتين – خمسة أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين إضافيين. وتنص الفقرة ٢ من المادة ٢٣ على أن يُنتَخَب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن لمدة سنتين وأنه لا يمكن إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية ولايتهم مجدداً على الفور. ولإجراء أي تغيير في أي من الفئتين، نرى أنه سيتعين تعديل الميثاق وفقا لذلك. وهذا لا يعني أننا نعارض أي حلول أخرى. ونرحب بها بوصفها جزءاً من عملية إنشاء مجلس أمن أكثر ديمقراطية.

وكما ذكرت، فإن هذه ليست سوى بعض الخواطر والأفكار المتعلقة بجوهر المفاوضات الحكومية الدولية وعملية هذه المفاوضات. إن مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح. وستحتفل هذه المنظمة العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، والوقت من الآن حتى ذلك الحين يتيح فرصة ممتازة لمواصلة إصلاحها، بما في ذلك داخل مجلس الأمن، إذا أردنا أمماً متحدة قوية وديمقراطية مستعدة لمواجهة عدد متزايد من التحديات العالمية القائمة والجديدة.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة حتى نتمكن جميعاً من الاجتماع هنا خلال الدورة الثامنة والعشرين على التوالي، للتعبير عن آرائنا بشأن بند جدول الأعمال المعنون ”مسألة التمثيل العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. ونرحب بالأهمية التي أولاها رئيس الجمعية العامة لهذا الموضوع في البيان الذي أدلي به بالنيابة عنه في بداية هذه المناقشة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق من هذا الصباح الممثلان الدائمان لألمانيا، باسم مجموعة الأربعة، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة L.69 للبلدان النامية.

وحين يجلس المرء كل عام ويسمع هذه المناقشة، فإنه يتذكر الأسطورة اليونانية المأساوية لسيزيف، الذي لعنته الآلهة بأن

يدحرج صخرة هائلة إلى أعلى تلة لتعود بعد ذلك وتسقط، وتحكم عليه بالتالي بالكدح العقيم المؤبد. ومن المحزن أن قصة السنوات الإحدى عشرة التي انقضت منذ بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية، بل والعقود الأربعة التي انقضت منذ إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة، تبدو أكثر فأكثر كأنها كفاح سيزيف. ونحن نكرر هذه المأساة اليونانية عاما تلو الآخر، غير مدركين لعلامات التحذير. والعلامات واضحة على أن الرؤى العالمية تتغير والمعايير العالمية تتبدل والقواعد الراسخة تتطور. وفي هذا الشهر تحديدا، حذر الأمين العام من أن العالم ينهار وأن الوضع الراهن لا يُحتمل (SG/SM/19852). ومع ذلك، فإننا في سعينا إلى اتخاذ قرارات بشأن كل شيء قبل البدء في أي شي، نخفق سنويا في إيجاد سبيل يمكننا من خلاله الاتفاق على شيء.

وهذا التقاعس من جانبنا ليس بلا ثمن. فمجلس الأمن مدعو الآن إلى معالجة مسائل متزايدة التعقيد تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإنه يجد نفسه غير قادر على العمل بمصداقية أو حتى بفعالية لأنه يفتقر إلى الشرعية والمساءلة. ولا يمكن أن يفي هيكل الحوكمة العالمية المتداعي بالغرض في مواجهة تحديات السلام والأمن في القرن الحادي والعشرين. وعلى عكس الصخرة الأسطورية التي ظل سيزيف يدحرجها صعوداً على التل، فإن فشلنا الجماعي في الوفاء بالوعد بإصلاح مجلس الأمن له آثار خطيرة ليس على استمرار أهمية مؤسسات الحوكمة العالمية فحسب، ولكن أيضا على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

من المفهوم أن تعديل هيكل قائم متعدد الأطراف يستغرق وقتاً. وبطبيعة الحال، من المفهوم أيضاً أن هذه العملية يمكن أن تثير خلافات لأننا قد نختلف حول نتائج الإصلاح التي نبتغيها. غير أن ما لا نفهمه هو عدم الرغبة في اتباع القواعد الأساسية للعمليات المتعددة الأطراف. فبعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على بدء المفاوضات الحكومية الدولية، فإنها لم تسفر بعد عن بدء عملية تفاوضية طبيعية للأمم المتحدة، تستتبع تبادلاً أولياً للآراء، يعقبه تقديم قادة العملية لوثائق خطية، تصبح بعد ذلك الأساس لإجراء مفاوضات شفافة قائمة على مبدأ الأخذ والعطاء من خلال الإضافة والحذف والتعديل مع الإسناد. وبينما لا يضمن الاضطلاع بعملية طبيعية في حد ذاته تحقيق نتائج، فإنه سيُظهر حسن نية جميع الأعضاء وإخلاصهم.

لقد اقتصرت المفاوضات الحكومية الدولية حتى الآن على تكرار المواقف المعروفة دون بذل أي جهد حقيقي لتضييق هوة الخلافات. وهي العملية الوحيدة من نوعها في الأمم المتحدة التي تُجرى فيها مفاوضات في إطار متعدد الأطراف دون أي نص. وهذا يتعارض مع جوهر الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وقد ذكرت عدة وفود، بما فيها وفد بلدي، مراراً وتكراراً أن إعداد نص شامل يجسد مواقف جميع الوفود ليس الخطوة المنطقية التالية فحسب، بل إنه الخطوة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات. ولا يمكن لغياب النص أن يقلص الخلافات، بل إنه السبب الرئيسي في عدم سير العملية قدماً.

ويعبر اتخاذ الجمعية للمقرر ٥٥٤/٧٣ خلال الجلسة العامة ٩٢ من دورتها الثالثة والسبعين، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه، عن الرغبة في الانتقال إلى نص واحد. وهو يتضمن نصا أوّليا عكفنا جميعاً على إعداده لمدة أربع سنوات حتى الآن. ونأمل أن تستند المناقشات في هذه الدورة إلى الماضي، لا أن تحل محله. ونسعى إلى إيجاد صيغة منظمة في وثيقة واحدة يمكن في سياقها التفاوض على القضايا، الواحدة تلو الأخرى. وهذه ممارسة أصيلة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف تنجح في كل عمليات الأمم المتحدة الأخرى، ويجب أن تتاح لها فرصة النجاح في هذه المسألة أيضاً. وكما هو الحال في جميع عمليات التفاوض الأخرى للجمعية العامة، ينبغي ألا يُنظر إلى استخدام نص للمفاوضات على أنه تعبير عن التحيز ضد أي بلد بذاته أو

مجموعة من البلدان. ويتعارض عدم وجود نص تفاوضي، على أقل تقدير، مع الولاية الصريحة التي أناطها بنا قادتنا في دعوتهم في عام ٢٠٠٥ إلى إصلاح مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن. لقد حاولنا العمل دون نص طوال أكثر من عقد من الزمن ولم ننجح. فلنمض قدماً بالطريقة العادية من أجل إعطاء الإصلاح فرصة للتقدم.

أنتقل الآن إلى المسائل الرئيسية الجوهرية. إننا نعتقد أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تؤيد توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. وقد أعربت الوفود مراراً عن هذا الموقف في هذا المحفل وغيره من المحافل. ويشمل ذلك عدة دول أعضاء، بصفتها الفردية، فضلاً عن مجموعات مثل مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 ومجموعة الأربعة ولجنة الاتحاد الأفريقي المؤلفة من عشرة رؤساء دول وحكومات والجماعة الكاريبية ومجموعة الدول العربية. ويكرر وفد بلدي الإعراب عن تأييده لتجسيد الموقف الأفريقي الموحد، كما هو محدد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، في أي وثيقة قيد النظر. وفي هذا العام، أعرب قادة حركة بلدان عدم الانحياز أيضا عن تأييدهم لهذا الموقف للمرة الأولى. ويتمثل عنصر أساسي من عناصر أي إصلاح للمجلس في زيادة المساءلة والشفافية في أساليب عمله، وهو هدف يحظى أيضاً بتأييد واسع جداً.

إن العام المقبل، ٢٠٢٠، هو عام تاريخي للمنظمة، إذ نحتفل خلاله بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وإذا كان هناك أي عام يجب فيه اتخاذ إجراءات حاسمة، فهو عامنا هذا. ولذلك، علينا أن نمضي قدماً في هذه الدورة لإحراز تقدم في ذلك الاتجاه. وعملية إدخال إصلاحات على مجلس الأمن ليست على الإطلاق دوامة أبدية لا خروج منها. وهذا الجدول الزمني ليس جدولاً مصطنعاً. فقد تمت الموافقة بالإجماع على الولاية التي نناقش بموجبها هذا الموضوع في الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. وكان الهدف من هذه الولاية التعجيل بالإصلاحات. فلنبدأ بتوطيد الخطوات التدريجية الصغيرة التي قطعناها للأمام والبناء عليها. وبالنسبة لهذه الدورة، ندعو الرئيسين المشاركين إلى تيسير بدء عملية طبيعية اعتباراً من الاجتماع الأول فصاعدا، استناداً إلى وثيقة كلية وشاملة تمكننا من تنظيم مفاوضاتنا بشفافية. كما نطلب أن يُسمح لنا بأكبر قدر من الوقت اللازم لمواصلة مناقشاتنا. ولا يمكننا أن نعزز امتلاك الجميع لزمام العملية إلا بإظهار الاحترام المتبادل وتعزيز فهم أفضل وتوفير الوقت والمكان للمداولات.

وكما يقال، فإنه لا يوجد شيء أقوى من فكرة حان وقتها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هدف إصلاح النظام المتعدد الأطراف لصون السلام والأمن لهو فكرة طال انتظارها. والهند، من جانبها، على استعداد للقيام بدور بناء في تعزيز هذا الهدف المشترك المتمثل في عملية إصلاح منظّمة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. إن مسألة إصلاح مجلس الأمن هي واحدة من أكثر المسائل تعقيداً وأهمها على جدول أعمال المنظمة. وذلك لأن مجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، هو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونشكر الممثلين الدائمين للكسمبرغ والإمارات العربية المتحدة على قيامهما بدور الميسرين المشاركين خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، ونتطلع إلى تعيين الميسرين المشاركين للدورة الحالية في أقرب وقت ممكن.

إن جلسة اليوم تؤذن ببدء المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والسبعين. وهذه المناقشات مستمرة منذ سنوات. وإجمالا، عُقِدت حتى الآن ١٥ جولة من المفاوضات الحكومية الدولية. وبينما تمكنت الدول الأعضاء من إحراز تقدم نحو الإصلاح إلى حد ما، لم نر بعد إمكانية التوصل إلى حل شامل يمكن أن يرضي

الأغلبية. ولا تزال النُّهج التي تتبعها الجهات الفاعلة الرئيسية في مسألة إصلاح المجلس متباينة إلى حدّ كبير، بل إنها متعارضة تماماً أحيانا. وفي ظل هذه الظروف، لا نرى بديلاً عن مواصلة العمل المتأني والتدريجي للتقريب بين تلك المواقف. وكعضو دائم العضوية في مجلس الأمن، تلاحظ روسيا مدى أهمية جعله أكثر تمثيلا وتوازنا، لا سيما بزيادة تمثيله للدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ونؤيد رفع الظلم التاريخي الذي تعرضت له أفريقيا، التي لا يتناسب عدد مقاعدها في المجلس مع دورها الحالي في الشؤون الدولية ولا مع عدد الدول الأفريقية قاطبة.

بيد أن الجهود الرامية إلى توسيع المجلس ينبغي ألا يكون لها أثر سلبي على قدرته على الاستجابة بسرعة وفعالية للتحديات الناشئة. وفي ذلك السياق، نؤيد الحفاظ على الطابع المصغر لمجلس الأمن. وينبغي ألا يتجاوز حجمه الأمثل نحو خمسة وعشرين عضواً. ونعتقد أن أي أفكار قد تؤدي في نهاية المطاف إلى التعدي على صلاحيات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما في ذلك استخدام حق النقض، غير مقبولة. ومن المهم أن نتذكر أن حق النقض عامل هام في تشجيع أعضاء المجلس على البحث عن حلول متوازنة. وكثيراً ما أنقذ استخدامه أو التهديد باستخدامه الأمم المتحدة من تأييد مشاريع مشبوهة.

وينبغي أن نكفل تولي جميع الدول الأعضاء، دون استثناء، زمام عملية إصلاح مجلس الأمن، في حين ينبغي أن يحظى تشكيله في نهاية المطاف بأوسع تأييد ممكن من جميع أعضاء المنظمة. وإذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، سيظل من الضروري سياسياً ضمان الحصول على دعم عدد من الدول الأعضاء أكبر بكثير من أغلبية الثلثين المطلوبة قانونا في الجمعية العامة. ونعتقد أن مسألة إصلاح مجلس الأمن لا يمكن تسويتها بطريقة حسابية بحتة عبر التصويت على نماذج مختلفة من أجل ضمان الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة. وهذه النتيجة لن تعزز سلطة المجلس أو فعاليته، ومن المؤكد أنها لن تساعد على تعزيز الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نحن على استعداد للنظر في أي صيغة معقولة لتوسيع تكوين مجلس الأمن، بما في ذلك صيغة تستند إلى ما يسمى بالتسوية التوفيقية المؤقتة، ما دامت تقوم على أوسع نطاق ممكن من الاتفاق داخل الأمم المتحدة.

ولا يمكن إحراز التقدم في إصلاح مجلس الأمن بأن تُفرض على الدول الأعضاء نصوص المنسقين أو الوثائق التفاوضية أو أي مبادرات أخرى لم يتفق عليها جميع المشاركين في هذه العملية. فقد أثبتت الدورات السابقة للجمعية العامة عبثية وخطورة محاولات فرض قرارات بشأن مسألة الإصلاح بالقوة دون مراعاة الحاجة إلى الدعم الواسع النطاق من الدول الأعضاء. وتحقيق التقدم في إصلاح مجلس الأمن يرتهن بالكامل على الإرادة السياسية للدول الأعضاء واستعدادها للتوصل إلى حل توافقي معقول. ونحث الجميع على التقيد بذلك المبدأ الأساسي. ونأمل أن تركز جهود رئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين للمفاوضات على مساعدة المفاوضات قدر الإمكان، مع فهم أن الدول الأعضاء هي التي تملك زمام العملية. وينبغي الاضطلاع بهذا العمل المضني بطريقة هادئة وشفافة وشاملة دون قيود زمنية تعسفية. ومن المهم أن ندرك جميعا أنه لا مكان في عملنا للمواعيد النهائية المصطنعة أو محاولات حل هذه المشكلة المعقدة بجرة قلم.

ولم يتغير التزام روسيا بتحقيق النتائج في إطار الصيغة الحالية للمناقشات. وللمنبر الحالي للمفاوضات الحكومية الدولية مشروعية فريدة وشاملة لكامل نطاق المسائل المتعلقة بالإصلاح. ويمكن أن يؤدي التخلي عنه إلى انهيار هيكل المفاوضات برمته وإعادة العملية إلى الوراء سنوات عديدة. ولا يمكننا أن نسمح بذلك قبيل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تمثل فرصة لإظهار وحدة العالم في معالجة المشاكل العالمية. ونظراً لاضطراب العلاقات الدولية اليوم، فإن

من الأهمية بمكان ألا تؤدي المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى إيجاد حواجز جديدة أو تفاقم الحواجز الحالية بين الدول الأعضاء. فلنمض قدماً مع مراعاة هذه المخاطر والأخطار.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. في البداية، أود أن أشكر الميسرين المشاركين لعملية التفاوض الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن للدورة الثالثة والسبعين للجمعية، السفيران لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، وكريستيان براون ممثل لكسمبرغ، على جهودهما الكبيرة للنهوض بإصلاح مجلس الأمن. ومن خلال تيسيرهما الممتاز، أجرت الدول الأعضاء مناقشات معمّقة بشأن المجموعات الخمس من المسائل المتعلقة بإصلاح المجلس، مما ساعدها على زيادة التفاهم المتبادل فيما بينها وإيجاد أرضية مشتركة وتوطيد مبدأ ضمان زيادة التمثيل في المجلس وتعزيز صوت البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية. ولذلك تشيد الصين بجهودها.

ويصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وانتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد أنشئت الأمم المتحدة، وهي أهم نتيجة للحرب، في أعقاب الكفاح ضد الفاشية، الذي انتهى بتضحية الكثير من الناس بأرواحهم. وقد اضطلع مجلس الأمن، بوصفه جوهر آليتنا الجماعية للأمن الدولي، بدور حاسم في صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب حرب عالمية أخرى منذ ذلك الحين. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نتعلم من التاريخ والحروب. ويجب أن نفكر في أسباب الحروب، وأن ندعم مكانة الأمم المتحدة ودورها، وأن نتمسك بالقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة من أجل تشكيل مستقبل أفضل، خال من ويلات الحرب، للأجيال القادمة.

ويمر العالم اليوم بتحولات أكبر من التي شهدناها خلال قرن من الزمان، حيث إن الارتقاء الجماعي للبلدان النامية أصبح سمة واضحة. وتؤيد الصين إجراء الإصلاح المعقول والضروري لمجلس الأمن لتلبية احتياجات العصر. وينبغي إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية وآرائها في مجلس الأمن، ولا سيما البلدان الأفريقية. فمعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صغيرة أو متوسطة الحجم. بيد أن ٦٣ بلداً لم تشغل بعد مقعداً في مجلس الأمن، وتولت بعض البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم إدارته مرة واحدة فقط في ٤٠ أو ٥٠ عاماً، وهو أمر مؤسف وغير منصف إذ يجب أن يزيد الإصلاح من الفرص المتاحة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم للجلوس في المجلس والمشاركة في عمليات صنع القرار فيه. وهذا هو السبيل الوحيد لجعله أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة.

إن تعددية الأطراف تتعرض لهجوم شديد. وأكثر ما تحتاجه الأمم المتحدة هو الوحدة والتعاون. ويتعلق إصلاح مجلس الأمن بالمصالح الحيوية لجميع أعضاء المنظمة ويؤثر على مستقبل الأمم المتحدة نفسها، وينبغي أن يسفر في نهاية المطاف عن تعديل كبير لنظام الحكم العالمي والنظام الدولي. ونحن بحاجة إلى تواصل شامل وتشاور ديمقراطي إذا أردنا أن نجد حلاً متكاملاً يراعي مصالح وشواغل جميع الأطراف، ويتمتع بأوسع توافق سياسي ممكن في الآراء، ويحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء. إن المفاوضات الحكومية الدولية هي المنبر الشرعي الوحيد لمناقشات الدول الأعضاء بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن تظل مفاوضات هذا العام في الجمعية العامة مدفوعة من الأعضاء وأن تجري مناقشات معمقة بشأن مجموعات المسائل الخمس من خلال الجلسات العامة غير الرسمية.

إن هناك حالياً خلافات خطيرة بين الأطراف بشأن الاتجاه العام للإصلاح ونهجه. وفي ضوء ذلك، فإن التسرع في المفاوضات القائمة على النص، أو وضع جداول زمنية مصطنعة أو حتى محاولة فرض مقترحات إصلاحية غير ناضجة، لن يساعد على التطور السليم لعملية الإصلاح ولن يؤدي إلا إلى

تفاقم الانقسام ويؤدي إلى النزاع بل والمواجهة. والصين تعارض بشكل قاطع هذه المحاولات. إن عملية الإصلاح إذا لم تُعالج على الوجه الصحيح لن تُحرز أي تقدم بل عوضاً عن ذلك قد تُقوّض التوافق الذي تم الوصول إليه وتضرّ بمصالح الدول الأعضاء جميعها. ولن تُمكننا من معالجة نقص تمثيل الدول النامية في مجلس الأمن، وهذا ما لا نرغب فيه.

وتتوقع الصين من رئيس الجمعية العامة تعيين مرشحين ذوي خبرة ومنظور منصف وموضوعي للعمل بصفة رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وستدعم الصين الرئيسين المشاركين في عملهما بتوجيه من الرئيس، وذلك وفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢. وعليهما أن يستمعا أثناء أداء عملهما إلى آراء الدول الأعضاء واحترامها ويزيلا الخلافات ويسهلا التوافق فيما بينها. وتدعو الصين الدول الأعضاء جميعها إلى إبداء الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة والبناءة في هذه المفاوضات الحكومية الدولية لهذه الدورة والعمل على التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف لتوجيه الإصلاح في الاتجاه الذي يخدم المصالح الأساسية لجميع الدول الأعضاء والمصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد المكسيك البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا الدائم بالنيابة عن مجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“، وتود أن تدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتها الوطنية.

إن هذه لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة. وعلينا أن نسعى إلى تعددية فعالة تخدم مصالح شعوبنا وذات أثر ملموس. إن تعزيز التعددية يكون معقولاً طالما أن منافعه لا تقتصر على عدد محدود من البلدان، وأنه يتم باحترام لمبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة، وبالتزام تام بميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا تأتي أهمية مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية من أجل إصلاح مجلس الأمن ليصبح أفضل كمّاً ونوعاً مما هو عليه الآن. وقد كشفت المفاوضات الحكومية الدولية بعض نقاط الاتفاق التي من الممكن الانطلاق منها قدماً. فعلى سبيل المثال، هناك توافق جيد على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة. وهناك أيضا اتفاق على أن زيادة عدد المقاعد ينبغي أن تكون ذات طابع تمثيلي وأن تكون لصالح المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وفوق ذلك هناك عدد كبير من الدول الأعضاء التي تؤيد تقييد حق النقض أو ضبطه بل وحتى إلغائه. ولذلك فإن هناك بعض المعايير المشتركة المشجعة لمواصلة المفاوضات والحوار والتي قد يجدر بحثها بمزيد من التعمق.

ما تقترحه المكسيك هو إصلاح متوازن لمجلس الأمن يشمل زيادة عدد أعضائه المنتخبين وتحسين أساليب عمله وعمليات صنع القرار فيه. وإن زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لن يؤدي بالضرورة إلى تحسّن أساليب عمله أو أدائه أو كفاءته، زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في الحقيقة قد تزيد من صعوبة اجتماعهم، بل إن زيادة عدد الأعضاء الذين يتمتعون بحق النقض قد يُضعف من فعالية المجلس. وفيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، تجدر الإشارة إلى أن حق النقض فيما يتعلق بقاعدة التصويت التي تقتضي الحصول على توافق في أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٧، الفقرة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كان قد اعتُمِدَ في ظروف تختلف كثيراً عن الوضع السياسي الدولي الراهن وعمّا تتوقعه الدول الآن من منظمة الأمم المتحدة. إن ما حدث هو أن حق النقض لم يعد حالة استثنائية بل أصبح ممارسة متكررة تقوّض القدرة الفعالة لكل من المجلس والأمم المتحدة على منع الفظائع الجماعية والأزمات الإنسانية، بل قدرتهما على صون السلم والأمن الدوليين وفي اللحظات الحرجة.

ومن ثم فإننا نؤكد من جديد اقتناعنا بأنه من الممكن تنظيم سلوك الأعضاء الدائمين في المجلس. ولهذا السبب، اقترحت المكسيك وفرنسا، إلى جانب أكثر من ١٠٠ بلد آخر، التقييد

الاختياري لاستخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وهذا المقترح يكمّل مقترح مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وندعو البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادرات إلى النظر بجدية في القيام بذلك. ويمكن أن تحول هذه المقترحات دون حدوث حالات مأساوية – وربما متعذرة الإصلاح – قد يخسر فيها البشر أرواحهم. فلنواصل المفاوضات، ولنعقد العزم على التوصل إلى حلول توفيقية. ولا جدوى من التصويت على عجل على القضايا دون تحقق الحد الأدنى من التوافق الذي يضمن التقدم نحو ما نريده جميعا: مجلس أمن أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية، تُمثَّل فيه الدول الأعضاء جميعا تمثيلاً أفضل دون استثناء.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد اليابان البيان الذي أدلت به ألمانيا نيابة عن مجموعة الأربعة. وأود إن تكرمتم بالسماح لي أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

تشعر اليابان ببالغ القلق من عدم إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن. لقد مرّ ما يقرب من عقدين من الزمن منذ التزامنا بتكثيف الجهود لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه في إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠. وانقضت نحو ١٥ سنة على التزامنا بالإصلاح المبكر للمجلس في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١). ومع ذلك فلسنا الآن أقرب من تحقيق هذا الهدف مما كنا عليه في ذلك الوقت. وكما قال رئيس الوزراء آبي في خطابه هنا في أيلول/سبتمبر، فإن الإصلاح الهيكلي للأمم المتحدة التي تأسست منذ ثلاثة أرباع قرن، بما في ذلك مجلس الأمن، أصبح واجبا حتمياً (انظر A/74/PV.4). ويجب إصلاح العضوية في مجلس الأمن لكي تجسِّد واقعنا العالمي المعاصر بصورة أفضل، ما يعني شمول الدول الأعضاء ذات الاستعداد والقدرة على المساهمة في صون السلام والأمن الدوليين.

ولا بد لنا من القول آسفين إنه بعد مرور سنة أخرى من المفاوضات الحكومية الدولية فإننا لم ننجز الكثير. إن هناك دعماً أوسع للموقف الأفريقي المشترك الآن وقد ورد هذا الموقف الآن بصورة أفضل إلى حد ما في الورقة المعنونة ”العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر“، وهو ما نرحب به. ولكن عدا ذلك فإن هناك العديد من المجالات التي يمكننا أن نحرز فيها تقدماً. ولكي نضمن أن تكون هذه الدورة مثمرة أكثر من سابقاتها، فإن لدينا أربعة مطالب بسيطة، يحظى كل منها بتأييد واسع النطاق بين الدول الأعضاء.

أولاً فلنبدأ المفاوضات الحكومية الدولية باكراً ونعقد المزيد من المناقشات المستفيضة، عوضاً عن أن نقصُر أنفسنا على خمسة اجتماعات خلال بضعة أشهر نعيد فيها غالباً تكرار المواقف المعروفة أصلاً. ونطلب إلى الرئيس تعيين الميسرين المشاركين في أسرع وقت ممكن حتى يمكننا بدء عملنا بسرعة.

ونحن على استعداد للبدء في كانون الأول/ديسمبر. ويمكننا مواصلة العمل في الصيف. دعونا نستخدم السنة التقويمية بأكملها.

ثانياً، دعونا، كنتيجة لمناقشات هذه الدورة، نتوصل إلى نص يمكننا التفاوض بشأنه. إن الوثيقتين اللتين اعتمدناهما من الدورة السابقة أساس متين يمكننا أن نبني عليه نصاً يضمن لعملنا أن يُسفر عن نتائج ملموسة في هذه الدورة.

ثالثاً، لكي يكون لدينا نص، نطلب أن تتضمن ورقة العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر،، إسناد لكي نعرف صاحب كل اقتراح. وعلاوة على ذلك، نطلب دمج القسمين المعنونين ”العناصر المشتركة“ و ”المسائل المطروحة لمواصلة النظر“ تحت كل من مجموعة من المجموعات الخمس بحيث يكون لدينا تصور واضح عن كل اقتراح ومستوى ما يحظى به من تأييد.

رابعاً، دعونا نضفي طابعاً رسمياً على عملية المفاوضات الحكومية الدولية. إذ لا توجد سجلات رسمية أو بث شبكي للاجتماعات وبالتالي لا نستطيع البناء على ما فعلناه في السابق؛ بدلاً من ذلك، فإننا نعيد اختراع العجلة كل عام. ينبغي أن تكون المفاوضات الحكومية الدولية عملية عادية في إطار الجمعية العامة وأن تسترشد بنظامكها الداخلي. لنناقش كيفية جعل تلك العملية أكثر انفتاحا وشفافية ورسمية.

وأود أن أكرر مرة أخرى موقفنا الثابت: فالمفاوضات القائمة على النص هي طريقة تداولنا في الأمم المتحدة وطريقة حلّنا لخلافاتنا ورأبها. لقد حان الوقت لنتعامل مع مسألة إصلاح مجلس الأمن بالطريقة التي نتعامل بها مع كل مسألة أخرى. فالمفاوضات الحكومية الدولية التي ما فتئنا نجريها ليست مفاوضات بل مجرد تكرار لنفس البيانات. لنبدأ مفاوضات حقيقية في هذه الدورة.

قد تصر أقلية قليلة من الدول على أننا بحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء قبل بدء المفاوضات، ولكننا إذا طالبنا بتوافق الآراء كشرط مسبق للمفاوضات، فإننا لن نتفق أبداً على أي شيء.

وللجمعية أن تطمئن إلى أنها تحظى بتأييدنا التام طوال هذه الدورة، وكذلك الميسرين المشاركين بمجرد ترشيحهما. غير أن عامل الوقت حاسمالأهمية، ويجب أن نثبت للعالم أننا قادرون على إنجاز المهمة الماثلة أمامنا.

السيد سوخي (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أكرر الإعراب عن التزام منغوليا القوي بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق إصلاح مبكر وشامل لمجلس الأمن.

وأود أن أتوجه بشكرنا للسفيرة لانا نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسفير كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ، على دورهما بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والسبعين.

وتؤيد منغوليا البيانات التي أدلت بها السفيرة روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إننا نتطلع إلى أن تكون أساليب عملنا شاملة للجميع وشفافة وأن نبذل جهوداً حقيقية لجعل مجلس الأمن ملائماً للواقع الجغرافي السياسي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين.

وللأسف لم يتحقق تقدم يذكر على الرغم من جهودنا الممتدة على مدى ٢٦ عاماً بهدف إصلاح مجلس الأمن عن طريق الشروع في إجراء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن في عام ٢٠٠٨ وسلفها، الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، في عام ١٩٩٣.

وقد أظهرت عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي طال انتظارها أن هناك أوجه اختلاف وأوجه اتفاق أثارتها الدول الأعضاء. ولذلك، ينبغي لنا، خلال دورة الجمعية العامة هذه، أن نسعى معا جاهدين إلى وضع حد للعرض المتكرر لجميع المواقف المختلفة وأن ننتقل بعملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى المستوى التالي. وينبغي أن تعكس الورقة المنقحة بصورة كاملة ودقيقة مواقف المجموعات المعنية، بما في ذلك مواقف مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 ومجموعة الدول الأفريقية.

ونؤيد التعيين المبكر للرئيسين المشاركين والانعقاد المبكر لاجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية التي تستمر حتى شهر تموز/يوليه. وينبغي أن تكون المناقشات أكثر تركيزاً وأن توفر مجالاً كافياً للتفاهم المتبادل والتوافق فيما بين المجموعات والدول

الأعضاء. وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على موقف منغوليا المبدئي الثابت بشأن المجموعات الخمس.

ينبغي توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء بحيث يعكس تكوينه بصورة مناسبة تنوع عضوية الأمم المتحدة والواقع الجغرافي السياسي العالمي اليوم.

إن مسألة حق النقض جانب رئيسي ومعقد من جوانب إصلاح مجلس الأمن. ينبغي إلغاء حق النقض. وطالما بقي استخدام حق النقض قائماً فينبغي توسيعه ليشمل جميع الأعضاء الجدد في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن والذين يجب أن يتمتعوا بجميع صلاحيات العضوية الدائمة وامتيازاتها بما في ذلك حق النقض.

ويجب النظر على النحو الواجب في مسألة التمثيل المناسب لكل المناطق لا سيما تلك غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً في كلتا فئتي عضوية مجلس الأمن. وينبغي للحل أن يكون منصفاً وعادلاً. ولذلك، فإننا نعلق أهمية كبيرة على معيار التوزيع الجغرافي العادل من خلال التركيز على المجموعات غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما أفريقيا وآسيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويجب تحسين العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة من خلال التقارير التحليلية والخاصة، فضلاً عن إجراء مشاورات كافية مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يزيد من فرص كل الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية الصغيرة، للانتخاب أعضاء في المجلس بصورة منتظمة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي أيضا تخصيص مقاعد إضافية للمجموعات الإقليمية الحالية، مع كفالة تمثيل البلدان النامية الصغيرة.

ونأمل أن يُحرَز خلال هذه الدورة للجمعية العامة تقدمٌ حاسمٌ نحو تحقيق الهدف المشترك والضروري المتمثل في الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان قصد واضعي ميثاق الأمم المتحدة أن يكون مجلس الأمن حجر الزاوية في النظام الدولي القائم على القواعد في مجال السلام والأمن. ولكن للأسف فقد أصبحت الحقيقة المحزنة أن المجلس غير قادر على العمل بحسم بشأن العديد من أزمات عصرنا المصيرية. وتتسع الفجوة بين ولاية المجلس وأدائه، ويتزايد كذلك استخدام حق النقض لإعاقة قرارات المجلس في مواجهة أغلبية التسعة أصوات المطلوبة.

وآثار ذلك وخيمة على الأمم المتحدة ككل، وبالتالي علينا جميعاً في هذه الجمعية. وفي حين أن الحجم الحالي والتمثيل الجغرافي لعضوية مجلس الأمن يستدعيان الإصلاح العاجل – وهو ما قد يكون الفهم المشترك الوحيد المتفق عليه في هذه القاعة – فإن التوسيع ليس عصاً سحرية ولا شرطاً لا غنى عنه لتحسين أداء المجلس. من البديهي أن المجلس الموسع سيحتاج إلى تكييف أساليب عمله. ولكن تحسين عمل المجلس وأدائه في شكله الحالي يكتسيان نفس القدر من الأهمية، بل وأكثر إلحاحاً في الواقع.

وما فتئنا نقول عاماً بعد عام إننا غير قادرين على التغلب على الحصار المفروض على التوسيع. ولا تزال عملية التفاوض الحكومية الدولية هي المنبر الوحيد لهذه المناقشات، وقد أصبحت أشبه بضمان للوضع الراهن من كونها محرك التغيير المقصود. وفي غياب أي إشارة إلى المرونة من أصحاب المواقف المتعارضة تعارضاً مبدئياً، من الصعب تصور سبيل للمضي قدماً من شأنه أن يتجاوز نفس النقطة التي نجد أنفسنا فيها مرة بعد أخرى في هذا النقاش.

وقد أسهمت ليختنشتاين بنشاط في عملية التفاوض الحكومية الدولية، ونحن نقدر المشاركة المستمرة الرفيعة المستوى للدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، لا شك في أن عملية التفاوض الحكومية الدولية قد أصبحت تعود بأعظم فائدة

على أولئك الذين لا يهتمون كثيراً بتحقيق التقدم. ولذلك نرى أن الجولة المقبلة من المناقشات ينبغي أن تتضمن تقييماً جاداً لأساسيات عملية التفاوض الحكومية الدولية، إذا فشلنا مرة أخرى في اجتياز أي خطوة حاسمة نحو إجراء مفاوضات حقيقية على أساس نص. وسيكون من الصعب أن نفسر لناخبينا تمديدا آخر بدون بادرة حقيقية للتقدم، لا سيما في وقت تتطلع فيه الأمم المتحدة إلى زخم إيجابي للاحتفال بمرور ٧٥ عاماً على وجودها. وفي غضون ذلك، ينبغي أن نبحث عن تغيير ذي مغزى خارج عملية التفاوض الحكومية الدولية حيثما كان موجوداً.

وفي محاولة لرأب الصدوع وتعزيز توافق الآراء، اقترحت ليختنشتاين نموذجاً موسعاً يرتكز على فئة جديدة من المقاعد الطويلة الأجل تكون مدتها من ٨ إلى ١٠ سنوات، مع إمكانية الإعادة الفورية للانتخاب. والعناصر الرئيسية للنموذج هي عدم منح سلطات نقض جديدة، والمرونة لإضافة مقاعد جديدة لمدة سنتين، وبند استعراض قوي، وشرط عدم ارتداد يمنع الدول التي خسرت الانتخابات للمقاعد الطويلة الأجل من الترشح للمقاعد القصيرة الأجل. وتدرك ليختنشتاين أن العديد من الدول والمجموعات الأخرى قدمت أيضاً مقترحات ملموسة، ولا نرى على الإطلاق أي عقبة أمام تجسيد التنوع الحالي في الآراء في نص تفاوضي.

إن توسيع المجلس لا يعني، أو يؤدي تلقائيا إلى تحسين الأداء. ولم تنجح الجهود الرامية إلى تعزيز شفافية المجلس وكفاءته ومساءلته إلا عندما جرت خارج مناقشات التوسيع، وفي الواقع، خارج مجلس الأمن نفسه في كثير من الأحيان، على الأقل في أصلها. ونحن نعمل باستمرار مع العديد من الدول المتقاربة معنا في الرأي في هذا الصدد، وقد حققنا نتائج مهمة. وكان مكتب أمين المظالم مبادرة ناجحة من خارج المجلس، وما زلنا ندعو إلى توسيع نطاق ولايته لتشمل نظم الجزاءات الأخرى.

وثمة مبادرة رئيسية أخرى هي مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية ضد الجرائم الوحشية، وهي مبادرة تدعمها حاليا ١٢١ دولة، منها ١٠ أعضاء حاليين في مجلس الأمن. وفي حين تشكل المدونة أولاً وقبل كل شيء التزاماً لأعضاء مجلس الأمن، فإنها تكرس أيضاً ما يتوقعه أغلبية الدول الأعضاء من المجلس. وسنواصل الاستناد إلى هذه المدونة في حالات مثل حالة ميانمار وسورية واليمن. وكما أعربت مؤخراً مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، فإن الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك يعتبر بصورة متزايدة معياراً أدنى للمرشحين لعضوية مجلس الأمن. وسنواصل سياستنا المتمثلة في عدم دعم ترشيحات الدول لعضوية مجلس الأمن ما لم تلتزم تلك الدول بمدونة قواعد السلوك، وهو تدبير ملموس بالفعل يمكن أن يتبعه جميع أعضاء الجمعية لتحسين أداء المجلس.

وترى ليختنشتاين أن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن هي علاقة تدعيم وإكمال متبادلين. وبهذا المعنى، تقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية التدخل كلما عجز مجلس الأمن عن التصرف، كما فعلت مع إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة من أجل سورية. ويوضح ميثاق الأمم المتحدة أنه يجوز للجمعية العامة أن تعالج أي مسألة تراها مهمة، وأن دورها وسلطتها يشملان مسائل السلم والأمن. وفي ضوء الاستخدام المتزايد لحق النقض، نؤيد ولاية دائمة للجمعية العامة لمناقشة أي استخدام لحق النقض في جلسة رسمية كأحد تدابير المساءلة ووسائل تمكين الجمعية. وينبغي أن تجري هذه المناقشة دون المساس بأي نتيجة ممكنة وبصرف النظر عن جوهر مشروع القرار الذي يخضع لحق النقض. وينبغي دعوة مجلس الأمن إلى المساهمة بتقرير خاص في المناقشة. وستعمل ليختنشتاين مع جميع الوفود المهتمة على التكليف بإجراء هذه المناقشة في الأسابيع المقبلة.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وأود أن أدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

إن إصلاح مجلس الأمن ضروري وعاجلفي نفس الوقت. ويجب أن نضمن أن المجلس بعد إصلاحه يعكس واقع عصرنا. ولذا يجب أن نسعى إلى إصلاح يضمن أن يعكس مجلس الأمن العالم المعاصر دائم التغير. ومن ثم ينبغي ألا تكون نتيجة عملية الإصلاح إنشاء هيئة ثابتة. ولتجنب ذلك يجب اتباع نهج شامل وشمولي، والتركيز على الصالح العام على حساب المصالح الوطنية الفردية. وغني عن القول إن الإصلاح الناتج عن ذلك ينبغي أن يُعتمد بناء على قبول جميع الدول الأعضاء. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يكون أكثر تمثيلاً وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة وأكثر فعالية.

والإصرار على زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس هو السبب الرئيسي لعدم إحراز تقدم في عملية الإصلاح. ومع ذلك فإن المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن قد استُنفِدت مراراً وتكراراً بسبب الجهود الرامية إلى تخصيص مقاعد دائمة إضافية تتمتع بحق النقض. ولا يخطئن أحد، فالعضوية الدائمة التي تتمتع بحق النقض هي السبب في أننا بحاجة إلى إصلاح المجلس في المقام الأول. وهي السبب الجوهري في أن مجلس الأمن لم يضطلع بولايته في مناسبات عديدة ولم يستجب للأزمات استجابة ملائمة وفي الوقت المناسب. فهو لا يخدم سوى المصالح الوطنية لأصحاب الامتيازات، وهذا ما يجعل مجلس الأمن مختلاً وظيفياً وغير خاضع للمساءلة وغير ديمقراطي، مما يقوض الثقة في الأمم المتحدة وتعددية الأطراف بشكل عام.

ويتعين أن تبحث عملية الإصلاح عن سبل لمعالجة المشاكل الراهنة لمجلس الأمن، وليس عن سبل لتوطيدها. وسيكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً واستجابة إذا زدنا عدد المقاعد المنتخبة وإمكانية أن تخدم جميع الدول الأعضاء في المجلس. وسيكون مجلس الأمن أكثر خضوعاً للمساءلة إذا كان أداء أعضائه مرهوناً بانتخابات دورية. ومن شأن وجود تناسب أفضل بين الأعضاء غير الدائمين والأعضاء الدائمين أن يحسن عملية صنع القرار، مما يجعل المجلس أكثر فعالية.

ويتعين على مجلس الأمن أن يؤدي مهمته في صون السلم والأمن الدوليين بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. وقد حان الوقت للعمل معاً بصورة بناءة للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن. وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة عظيمة لنا لتحقيق ذلك الهدف. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة السياسية والمرونة لتيسير عملية الإصلاح.

السيد سانتوس مامارفر (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): في هذا اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، تود إسبانيا أن تنضم إلى هذه المناقشة وتؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا، والذي عرض فيه بالتفصيل موقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بشأن المناقشة السنوية لموضوع إصلاح مجلس الأمن. غير أني أود أن أشاطركم بعض الأفكار الإضافية بشأن هذا الموضوع.

وقبل أن أفعل ذلك، اسمحوا لي أن أنضم إلى جميع الذين تكلموا قبلي في توجيه الشكر إلى الرئيسين المشاركين المنتهية ولايتهما للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ. ونحن ننتظر بفارغ الصبر تعيين رئيس الجمعية العامة لمن سيخلفهما في الاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة.

وكما قال رئيس الحكومة الإسبانية خلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر،

> ”فنحن بحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف. فهي الأداة الوحيدة التي توفر حلا للتحديات التي عددناها“ (A/74/PV.4، الصفحة ٦٠)

ويقوم تعزيز تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد بالضرورة على تعزيز الأمم المتحدة. ولهذه الغاية، يجب أن نختتم بنجاح المفاوضات التي بدأت قبل عقد من الزمن لإصلاح مجلس الأمن، على أساس توافق الآراء – بوصفه الضمان الوحيد للحصول على تأييد واسع ومشترك – توافقاً يزيد على أغلبية الثلثين المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى هذه العملية، يجب ألا يغيب عن بالنا أن العمل المتعدد الأطراف الذي تتطلبه التحديات الراهنة لن يكون ممكنا حقاً إلا إذا انتهينا من المفاوضات الحكومية الدولية بجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية على نحو نضمن بموجبه، علاوة على ذلك، تحقيق المساءلة من خلال إجراء انتخابات دورية وكي يتمتع المجلس بدرجة أعلى من الشرعية، بل والفعالية في الوقت نفسه.

ومن شأن إجراء إصلاح كهذا يسترشد بتلك المبادئ أن يكفل أن يكون المجلس أكثر استعداداً وتكيفاً لمواجهة تحديات المستقبل وتغيراته. ويجب أن نتخلى عن ديناميات السلطة وعن النُهج التي عفا عليها الزمن التي مر عليها ثلاثة أرباع قرن، كما كتب رئيس الجمعية العامة مؤخراً في مقالة نُشرت مؤخرا في صحيفة ”الغارديان“، حتى نتمكن من ضمان أن يكون مجلس الأمن فعالا في صون السلم والأمن الدوليين وتفادي إصابته بالشلل أو اعتماد مقترحات تزيد من خطر إصابته بالشلل.

وتعي إسبانيا وتُسلم بلا تحفظات بضرورة تشجيع قيام نظام عالمي قائم على القواعد، يستند إلى تعددية الأطراف بوصفها مبدأه المهيمن، حيث أن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان السلم والأمن العالميين، تُكمله اقتصادات مفتوحة وتعاون عالمي وثيق، نظام عالمي يُدمج القيم الديمقراطية داخل النظام الدولي. ولهذا السبب، وكما أشار سفير إيطاليا، فإننا ندعو إلى وضع نموذج للإصلاح يعزز في المقام الأول التمثيل الإقليمي بطريقة أكثر ديمقراطية وشفافية، مع التشديد على المساواة بين الدول الأعضاء دون منع أصحاب المطامح المشروعة من تحمل مسؤوليات مؤقتة أكبر.

وسنواصل السعي إلى تجنب ديناميات منطق المحصلة الصفرية القائم على السعي إلى الربح على حساب الآخرين. ونعتقد أن الوقوع في فخ هذا المنطق من شأنه أن يقوض المفاوضات ويؤدي بالضرورة إلى نتيجة سلبية، من شأنها أن تضعف المنظمة وتودي بنا جميعاً إلى الخسارة على المدى الطويل.

وقد أظهرت مجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ انفتاحها ومرونتها. ومن المعروف جيداً للجميع أن موقفنا قد تطور نتيجة للمفاوضات. فموقفنا موقف مرن ومتوازن وموجه نحو الحوار، نجح في تقبل واعتماد أفكار ومقترحات المجموعات الأخرى من أجل السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء على أساس اتفاقات وحلول توفيقية يمكننا جميعاً، بدرجات متفاوتة، أن نرى أهدافنا المتعلقة بإصلاح المنظمة متجسدة فيها، ويجب أن تشمل الجميع.

ونحن مقتنعون بأن تعددية الأطراف بعد تجديدها مماثلة لمجلس الأمن بعد إصلاحه، وهي الصيغة التي ندافع عنها في مجموعة ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“. ولذلك، فإنني أدعو جميع الأعضاء إلى النظر في مقترحاتنا من هذا المنظور. وسيرى الجميع أن المسألة ليست اقتراحاً إصلاحياً مجرداً فحسب، بل هي اقتراح إصلاحي يستند بقوة إلى احتياجات عالم اليوم، وموجه في نفس الوقت نحو التصدي للتحديات الحالية والمقبلة. ونحن مقتنعون بأن مقترحاتنا ستسمح لنا باستعادة الثقة بالنظام الدولي وقدرتنا جميعنا، بوصفنا دولاً أعضاء، وقدرة منظومة الأمم المتحدة نفسها على التكيف مع التحديات الجديدة التي نواجهها في الحاضر والمستقبل.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع المهم. وأود أيضاً أن أشكر الرئيسين المشاركين السابقين للمفاوضات

الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، السفيرة نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، والسفير براون ممثل لكسمبرغ، على قيادتهما وعملهما الدؤوب، بما في ذلك مذكرتهما المُحدثة، المعنونة ”العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر“. ونحن بحاجة إلى مواصلة مناقشة تلك الوثيقة والبناء عليها خلال المفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة.

وبالنظر إلى تزايد النزاعات في السنوات الأخيرة، مع استمرار بعض النزاعات القديمة دون حل، فإن هناك أسئلة مشروعة عن قدرة مجلس الأمن على أداء مسؤوليته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على المجلس أن يتمسك بالقانون الدولي ومبادئ الميثاق. ويجب عليه أن يكون أكثر ديمقراطية وفعالية وخضوعاً للمساءلة وأن يجسد على نحو أفضل الحقائق العالمية المعاصرة.

لقد انتظر العالم وقتا طويلاً جداً من أجل التوصل إلى حل لمسألة إصلاح المجلس. وهذا هو السبب في أن إندونيسيا – مع اعترافها بالحاجة إلى إجراء إصلاح شامل بشأن جميع المسائل الرئيسية الخمس – تشدد أيضا على زيادة التركيز على المسائل الأكثر سهولة والتي من المرجح أن تؤدي إلى قدر أقل من الخلاف وإلى نتائج ملموسة. ومع ذلك، نرى أن توافق الآراء مهم في إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن يحظى بأوسع قبول سياسي. ولهذا الغرض، يجب أن تستمر المشاورات والتعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس. وبأخذ ذلك في الاعتبار، يود وفد بلدي أن يشير إلى النقاط الثلاثة التالية:

أولاً، فيما يتعلق باللوائح التي تحكم استخدام حق النقض، ومع تأييد إندونيسيا لإلغاء حق النقض وبالنظر إلى الحقائق الراسخة الراهنة، نرحب بالخطوات التي من شأنها أن تنظم استخدامه. ونؤيد إنشاء آلية عملية تكفل عدم استخدام حق النقض لتقويض قضايا الإنسانية والعدالة. وهناك تأييد كبير بين طائفة واسعة من البلدان عبر مختلف المجموعات لإيجاد آلية طوعية ضد استخدام حق النقض في القضايا التي تنطوي على إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. وتدعو إندونيسيا، بوصفها من الموقعين على مدونة قواعد السلوك لمجموعة ”المساءلة والاتساق والشفافية“ ومؤيدة للمبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تنظيم حق النقض، إلى زيادة التركيز على مختلف المقترحات المتصلة باستخدام حق النقض.

ثانياً، فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، يتعين على المجلس أن يعمل بصورة بناءة مع بقية أعضاء الأمم المتحدة لجعل المجلس أكثر انفتاحاً وشفافية وديمقراطية وكفاءة وخضوعاً للمساءلة وأسهل في الوصول إليه. وينبغي تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق مع المراعاة الكاملة لآراء البلدان المتأثرة من غير الدول الأعضاء. وينبغي أن تتاح للبلدان المتأثرة من غير الأعضاء إمكانية الوصول إلى المجلس وهيئاته الفرعية، بما في ذلك الحق في المشاركة وتقديم إسهامات كبيرة.

ويلزم تحسين الاتصال والتنسيق بين جميع الأجهزة الرئيسية، فضلاً عن كياناتها الفرعية المعنية وإدارات الأمانة العامة، وذلك بغية بناء التآزر اللازم. كما تود إندونيسيا أن ترى تحسناً في المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة والبلدان المساهمة مالياً. وتلك سمة أساسية من سمات حفظ السلام الفعال، ومن سمات جدول أعمال الحفاظ على السلام بوجه عام.

ثالثاً، فيما يتعلق بزيادة التمثيل الإقليمي، تؤمن إندونيسيا إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن مواجهة التحديات العالمية المتعددة الأبعاد ما لم تتجسد مختلف المنظورات الإقليمية على النحو المناسب في عملية صنع القرار في المجلس. ويمكن للدول الناشئة التي تثبت قوتها في الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية المستدامة أن تساعد المجلس مساعدة كبيرة بخبرتها الشاملة وشبكات نفوذها الفريدة. وبما أن آسيا وأفريقيا ممثلتان تمثيلاً ناقصاً بصورة

غير عادية، ينبغي أن تحصل كل منطقة منهما على أربعة مقاعد إضافية غير دائمة على الأقل، مع تخصيص مقاعد إضافية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولكن إلى أن يتحقق ذلك في عملية الإصلاح، نحث المجلس على تكثيف تفاعله الجوهري مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على الطابع الحكومي الدولي الكامل والشامل للجميع لعملية إصلاح المجلس. ونشدد أيضا على أهمية الحكمة السياسية والحوار والمرونة، مع الاحترام المتبادل بين جميع الأطراف. وستواصل إندونيسيا، من جانبها، الإسهام بنشاط في إجراء إصلاح ذي مغزى للمجلس. ونعرب مجددا عن استعدادنا للعمل بصورة بناءة مع جميع الوفود لتحقيق تلك الغاية.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا تقييم ما أنجزناه من عمل مؤخرا ومناقشة كيفية المضي قدماً في المفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وتؤيد البرازيل البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لألمانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين باسم مجموعة الأربعة ومجموعة L.69، على الترتيب. وأود أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في حزيران/يونيه، وخلال الجلسة التي قررت فيها الجمعية العامة تمديد المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن (انظر A/73/PV.92)، سلطنا الضوء على عدد من التغييرات التي لا غنى عنها لجعل العملية أكثر فعالية وتوجهاً نحو تحقيق النتائج. وكما يعلم أعضاء الجمعية، فإن الملل قد أصاب بالفعل المفاوضات الحكومية الدولية، ونخشى أن يتواصل انخفاض مشاركة الدول الأعضاء إذا لم يتم الاضطلاع بتحسينات جوهرية على وجه السرعة. إن عقد المناقشات العامة وتكرير المواقف المعروفة الجيدة لم يعد خياراً مقبولاً بعد الآن. وقد حان الوقت لتجديد المفاوضات الحكومية الدولية، بغية تعزيز شكلها لكي نقترب من المفاوضات الحقيقية. وفي الوقت الراهن، ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي هو التوصل إلى نص موجز وعملي يمكن أن يقودنا إلى تبادل حقيقي للآراء. ولا يمكننا التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإصلاح مجلس الأمن إلا من خلال المفاوضات القائمة على النص.

وقد دأبنا على الدعوة إلى أن تبدأ اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية في وقت مبكر، ويفضل أن يكون ذلك في الأشهر القليلة الأولى من دورات الجمعية العامة. وبالمثل، ينبغي ألا تنتهي قبل الأوان، كما حدث خلال الدورة الثالثة والسبعين، عندما اختتمنا عملنا بحلول نهاية أيار/مايو. وباختصار، ينبغي لنا أن نعمل أكثر، وليس أقل، لسد خلافاتنا. ولكي يحدث ذلك، ينبغي أن يتم تعيين الميسرين في أقرب وقت ممكن. ونأسف في ذلك الصدد لأن الرئيسين المشاركين لم يُعلن عنهما بعد في هذه المرحلة المتأخرة. ونحث رئيس الجمعية العامة على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن حتى نتمكن من استئناف عملنا بسرعة. وأياً كان هؤلاء، ينبغي أن تكون مهمتهما الرئيسية هي تنشيط المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الافتقار إلى الانفتاح والشفافية في المفاوضات الحكومية الدولية. ومرة أخرى، نشدد على أن المفاوضات الحكومية الدولية ليست عملية عادية داخل الجمعية العامة، بل هي بالأحرى استثناء؛ ولا توجد عمليات بث شبكي أو محاضر رسمية أو ذاكرة مؤسسية أو إسناد مواقف في الوثائق الختامية، وبطبيعة الحال، لا يوجد نص عملي واحد. وسيكون تحقيق تقدم ملموس في تلك المجالات في نهاية المطاف هو المعيار الذي سيُقاس به نجاحنا. ويجب أن نقطع خطوات واسعة نحو مزيد من الشفافية وأن نجعل المفاوضات الحكومية الدولية عملية أكثر اتساماً بالطابع الرسمي في الجمعية العامة.

وهناك العديد من العمليات الأخرى التي يمكن أن تكون نموذجاً لذلك، مثل المفاوضات بشأن تنشيط الجمعية العامة. وكان الهدف الأصلي للمفاوضات الحكومية الدولية هو الانتقال من المناقشات إلى المفاوضات. لكننا لم نستطع القيام بذلك حتى بعد أكثر من ١٠ سنوات. فلنبذل قصارى جهدنا لتغيير هذا الوضع في الاجتماع الذي سنستعد خلاله للذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

لقد كانت نهاية الدورة السابقة محبطة للغاية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء المهتمة بالاستجابة للدعوة التي وجهها رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لتحقيق إصلاح مبكر لمجلس الأمن. وبدلاً من ذلك، نحن نتخبط في دوائر لا نهاية لها. وقد حان الوقت لتخليص أنفسنا من عقلية العمل المعتاد في العمل وتحديد نهجنا إزاء هذا الموضوع الهام. لقد اتفقنا في حزيران/يونيه على تمديد المفاوضات الحكومية الدولية بوثيقتين فقط لتوجيه مناقشاتنا، وهما الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥ والوثيقة الختامية لهذا العام. وقد فعلنا ذلك على مضض، على أمل أن نتمكن بحلول نهاية الدورة الحالية من التوصل إلى وثيقة واحدة، ويفضل أن يكون ذلك بالإسناد، وبدء مفاوضات حقيقية.

وهذا هو السبيل الوحيد لإصلاح هيكل مجلس الأمن لجعله أكثر شفافية وتمثيلاً وفعالية، وجلب الجهات الفاعلة القادرة على تقديم مساهمات هادفة في السلم والأمن الدوليين إلى طاولة المفاوضات، ومعالجة مسألة الظلم التارخي الذي تعرض له أفريقيا، وهي قارة لا تزال تفتقر إلى التمثيل الدائم في مجلس الأمن. إذ بعد ٧٥ عاماً، لم يعد مقبولاً ألا تجسد الهيئة الرئيسية المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين واقعنا الحالي وألا تضم أعضاء دائمين من أفريقيا.

ونأمل أن نتمكن، تحت قيادة رئيس الجمعية العامة، من إنهاء دائرة التكرار ووقف الإحباط المتزايد بين عدد كبير من الدول الأعضاء، وبالتالي تجنب إلحاق مزيد من الضرر بشرعية عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المهمة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

ننظر مرة أخرى في المسألة المهمة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن. والأساس المنطقي لذلك الإصلاح وتبريره واضحان. وينبغي إصلاح المجلس لجعله أكثر تمثيلاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة وأكثر فعالية. ومع ذلك، لا تزال هناك خلافات كبيرة بشأن كيفية تحقيق تلك الأهداف.

ومواقف جميع الأطراف بشأن إصلاح مجلس الأمن معروفة جيداً. وموقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء معروف أيضاً لجميع الأعضاء. وقد أوجزه ممثل إيطاليا مرة أخرى هذا الصباح. ولا يزال أعضاء الاتحاد من أجل توافق الآراء يعتقدون أن اقتراحنا يوفر أكثر الأسس الواعدة للتوصل إلى توافق في الآراء، ولا سيما بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أكرر مزايا اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء.

أولاً، اقتراحنا عادل ومنصف. وهو يحترم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ولا يميز بين الدول الأعضاء. ثانياً، سيزيد من فرصة جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول الصغيرة والمتوسطة، لضمان مزيد من التمثيل في مجلس الأمن. ثالثاً، سيعزز مساءلة أعضاء مجلس الأمن من خلال الآلية الديمقراطية للانتخابات الدورية، وإعادة الانتخابات إذا ما اتُّفق على ذلك. رابعاً، اقتراحنا بسيط، فهو يقترح إدخال تعديل مباشر على ميثاق الأمم المتحدة لكي تعتمده الجمعية العامة. خامساً، إن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء واقعي. وإذا ما اعتُمد، فمن المرجح أن يكفل المصادقات المطلوبة، بما في ذلك المصادقة الضرورية

للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. سادسا، تكمن الميزة العظمى لاقتراح ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ في مرونته.

ويمكنه أن يستوعب تطلعات ومصالح غالبية الأعضاء، بما في ذلك المجموعات الإقليمية مثل مجموعة الدول الأفريقية عن طريق ترتيبات متغيرة حسب كل منطقة.

ونحترم ونفهم رغبة أفريقيا في التمثيل العادل في مجلس الأمن، إذ تسعى أفريقيا جاهدة إلى تصحيح ظلم تاريخي. ونعتقد أن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء يتفق تماما مع النهج الأفريقي. ويستند موقفنا وموقف الاتحاد الأفريقي إلى مبدأ أن تكون كل منطقة في وضع يمكنها من تحديد ترتيبها الخاص لتمثيلها في المجلس. ونرى أن طلب أفريقيا ”مقعدين دائمين“ يختلف عن المقترحات الأخرى التي تسعى إلى الحصول على عضوية دائمة لفرادى الدول. وتسعى أفريقيا في رأينا إلى الحصول على مقاعد دائمة للمنطقة بأسرها. ونلاحظ أيضا أنه في مقابل المقعدين المخولين اللذين تسعى إليهما أفريقيا، فإن من الممكن أن يبدأ التمثيل في المجلس بمقعدين أو بزيادة التناوب إلى عدد أكبر من الدول الأفريقية، بموجب ترتيبات يتخذها الأفارقة أنفسهم. ونرى أن التناوب هو أفضل وسيلة لضمان تمثيل المصالح الإقليمية، بما في ذلك مصالح أفريقيا، فضل عن إتاحة فرص أكبر لجميع الدول لضمان زيادة تواتر عضويتها في مجلس الأمن.

وبما أن اقتراحنا يستند إلى نهج إقليمي، فإنه يمكن أيضاً أن يراعي مصالح المجموعات دون الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والجماعة الكاريبية، فضلاً عن أمريكا الوسطى. ويمكن لمجموعات أخرى، مثل منظمة التعاون الإسلامي، أن تكفل أيضاً التمثيل المضمون مقابل المقاعد المخصصة للمنطقتين الأفريقية والآسيوية. وعلاوة على ذلك، يتيح اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء، من خلال النص على إمكانية إعادة الانتخاب، فرصة للعضوية الطويلة الأجل، بل والمستمرة، لبعض الدول إذا رشحتها مناطقها لهذا الغرض.

وموقف مجموعة الأربعة مختلف إذ لم يرشح أحد هذه البلدان لتمثيل مناطقها سوى هذه البلدان نفسها. وبينما تندد بأن مجلس الأمن غير تمثيلي، فإنها تسعى إلى الحصول على عضوية دائمة لنفسها. لقد مرّت عدة مناسبات في التاريخ ادعى فيها الباحثون عن السلطة والامتياز علنا أنهم لم يأتوا لتمجيد قيصر، بل لدفنه. إن شرعية المجلس وتأثيره لا يقتصران على مجرد تكوينه أو إضافة أعضاء دائمين جدد إليه. وحجم دولة ما وقوتها لا يؤهلانها في حد ذاتهما للعضوية الدائمة في المجلس أو للامتيازات الأخرى داخل الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب احترام المساواة في السيادة بين الدول.

ونرى أن بلداً واحداً على الأقل من مجموعة البلدان الأربعة غير مؤهل لعضوية مجلس الأمن، دائمة كانت أو غير دائمة. فهو في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ويواصل ممارسة الإرهاب في إقليم يحتله بواسطة ٩٠٠ ٠٠٠ جندي. وفرض حظر التجول الكامل وحاصر ٨ ملايين شخص لمدة تزيد على ١٠٠ يوم. وما زال يرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضدهم وضد طوائف الأقليات التابعة له نفسه.

وندرك جميعاً أن الاتفاق بين جميع الأعضاء على مسألة التمثيل في مجلس الأمن الموسع يتطلب حواراً صعباً وصبوراً. وهناك خمس مجموعات من المسائل التي تحتاج إلى معالجة وتسوية. ويجب أن يتاح للدول الأعضاء الوقت والمكان اللازمين للتوفيق بين مواقفها بشأن جميع المسائل وللوصول إلى حل مقبول لجميع الأعضاء. ولذلك من الضروري الدخول في حوار ومفاوضات بناءة للتوصل إلى حل منصف ومقبول على نطاق واسع.

والصعوبات القائمة ليس سببها أي قصور في العملية نفسها. وليس هناك ما يُدعى العملية العادية في الأمم المتحدة، إذ تعمل الجمعية العامة بأشكال وطرائق مختلفة. ويمكن بسهولة أكبر التوصل إلى توافق في الآراء من خلال المشاورات غير

الرسمية، بدلاً من العمليات الرسمية. ولا يمكن فرض أي نص في هذه المشاورات كأساس وحيد للمفاوضات. ولا يمكن التوصل إلى الاتفاق المطلوب على نطاق أوسع، إلا إذا أظهر الجميع المرونة والمراعاة المتبادلتين وليس بالتهديدات والتلويح بالأغلبية التي لا تزال في نطاق الواقع الافتراضي.

وتعتقد باكستان أن أي قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يُعتمد بتوافق الآراء أو بواسطة أوسع نطاق ممكن من الاتفاق على الأقل. وأسبابنا لاتخاذ هذا الموقف واضحة. فإصلاح مجلس الأمن مسألة مهمة وهو يمس مصالح الأمن القومي لكل من الدول الأعضاء. ومن شأن أي خطوات متعجلة لضمان اتخاذ قرار عن طريق التصويت أن تحدد التوترات الإقليمية وتثير الانقسامات داخل المنظمة مرة أخرى. ومن شأن ذلك أن يحجب مرة أخرى عمل المنظمة العالمية بأسرها، وربما يخرج المنظمة برمّتها عن مسارها، والأهم من ذلك، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن يترجم أي اقتراح لإصلاح مجلس الأمن إلى واقع في حال اعتماده بواسطة تصويت خلافي، لأنه لن يحصل على مصادقة جميع من تلزم مصادقاتهم لإدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن من المرجح أن يؤدي التصويت الخلافي أو القرار المفروض فرضاً إلى تجميد الوضع الراهن في مجلس الأمن، وبالتالي تبديد الفرصة لإجراء إصلاح مبكر ومنصف للمجلس.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أشيد بعمل الرئيسين المشاركين السابقين – سعادة السيدة لانا نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، وسعادة السيد كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ – في سد الثغرات بين الدول الأعضاء بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

والحقيقة هي أن إصلاح مجلس الأمن ليس بالأمر السهل، إذ إن آخر إصلاح كان قبل ٥٤ عاما. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اتفق قادتنا على جعل المجلس أوسع تمثيلاً وكفاءة وشفافية لزيادة تعزيز فعاليته وشرعيته. وستكون فرصة ضائعة إن لم نتمكن من حل خلافاتنا والتوصل إلى اتفاق لإصلاح المجلس إبّان احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل. إن استمرار حالة الجمود لن تسر إلا من يعارضون إصلاح مجلس الأمن.

ما انفك وفدي ثابتا في تأكيد موقفنا ومفاده أنه لكي يصبح إصلاح مجلس الأمن أكثر شرعية وتمثيلا وديمقراطية، ومساءلة، وأكثر شفافية، ينبغي أن يكون ذلك الإصلاح شاملا من حيث أساليب عمله وتوسيع عضويته. ولتعزيز دور المجلس وتمثيله، تؤيد ماليزيا توسيع فئتي الدائمة وغير الدائمة. إذ أن وجود مجلس موسع لن يجسد فقط العدد الحالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل سيجسد أيضا قدرة مجلس الأمن على تمثيل مصالح جميع الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، من المهم بالنسبة لنا أن ندرك الحاجة إلى أن تكون أفريقيا أكثر تمثيلا، بالنظر إلى أن المنطقة تحتل صدارة جدول أعمال المجلس. تؤيد ماليزيا أيضا الاقتراح المتعلق بالتمثيل الإقليمي العادل في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، لضمان ألا يكون تمثيل أي منطقة إقليمية في المجلس تمثيلا ناقصا.

تعارض ماليزيا عموما استخدام حق النقض. ما زلنا ندعو إلى التحلي بضبط النفس في استخدام حق النقض، لا سيما في حالات الجرائم الدولية الجسيمة جدا، مثل حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. في المقابل، نحن لا نؤيد توسيع صلاحيات حق النقض لتشمل أي أعضاء دائمين جدد. ومع ذلك، علينا أن نكون واقعيين فيما يمكننا تحقيقه. خلال المناقشة العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، كرر رئيس وزراء بلدي اقتراحنا ومؤداه أن حق النقض لن يكون صالحا إلا إذا أقر تطبيقه عضوان دائمان وثلاثة أعضاء غير دائمين (انظر A/74/PV.10).

يتعين علينا أن نزيد من تصميمنا على إجراء إصلاح مبكر للمجلس مع اقترابنا من عام ٢٠٢٠. بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، منذ ما يقرب من ١٥ عاما، ما برحنا نشارك فحسب في جلسات تُتلى فيها البيانات من دون أي نتائج ملموسة. وحتى يُحرز تقدم، يجب أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لتقديم تنازلات والتحلي بقدر كبير من المرونة. ومن هنا يرى وفدي أن التفاوض القائم على النص يشكل خطوة مثالية إلى الأمام في عملية الإصلاح هذه. ينبغي أن تشمل هذه الوثيقة شتى المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، لكي نحدد بوضوح المجالات التي يمكننا فيها رأب الخلافات. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي اعتماد العناصر المنقحة للقواسم المشتركة التي أعدها الرئيسان المشاركان السابقان، بوصفها مسودة عمل مشروعة يمكننا أن نبني عليه مفاوضاتنا الحكومية الدولية المقبلة.

إن الاحتفال في العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس منظمتنا سيوفر لنا وقتاً مناسباً للارتقاء بهذه القضية الحيوية إلى مستوى أعلى. في إطار موضوع ”المستقبل الذي نصبو إليه، والأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“، لا يوجد لدينا وقت أفضل من هذا لتحويل منظمتنا إلى الأفضل بغية النهوض بالسلم والأمن والرخاء الدوليين.

السيدة آل ثاني (قطر): في البداية، يسرني أن أشكركم على عقد هذه الجلسة لتناول هذا الموضوع المهم الذي يحظى باهتمام خاص لدن جميع الدول الأعضاء. وأشكر الرئاسة المشتركة للمفاوضات الحكومية الدولية على جهودها.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل الكويت باسم مجموعة الدول العربية.

تمثل مسألة إصلاح مجلس الأمن تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي، لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بإحدى الركائز الرئيسية للأمم المتحدة، ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، ستسهم عملية الإصلاح إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وبلوغ نظام عالمي يقوم على القواعد وعلى أساس التعددية والإنصاف والتوازن الإقليمي. وإذا ما أخذنا في الاعتبار حقائق العالم المعاصر، لوجدنا أن هناك حاجة ماسة للعمل الجماعي لتحسين الآليات التي ستمكننا من مواجهة التحديات التي نواجهها وحافزا إضافيا للمضي قدمًا في مفاوضاتنا من أجل إصلاح شامل وجوهري لمجلس الأمن، وجعله أكثر قدرة على الوفاء بولايته التي حددها له الميثاق.

ما برح إصلاح مجلس الأمن يمثل قضية مهمة ليس فقط بالنسبة للدول الأعضاء ولكن لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. إذ أن وجود مجلس يتمتع بقدر أكبر من التمثيل والكفاءة والشفافية سيعزز شرعية قراراته والإسراع في تنفيذها، فضلا عن تعزيز تعددية الأطراف والإسهام في الجهود المبذولة لتحقيق نظام حوكمة عالمية أكثر ديمقراطية وفعالية. ومن هنا، فإن نجاح عملية الإصلاح يتطلب التمسك بمرجعيات تلك العملية، ولا سيما الترابط بين العناصر الخمسة لعملية الإصلاح، تماشياً مع مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، وكذلك مراعاة مبدأ المساواة بين جميع الدول في عملية اتخاذ القرار في المجلس.

بعد انقضاء أكثر من عقدين على المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن، وتزايد الحاجة إلى الحوار المتعمق والانفتاح، فإن دولة قطر، إسهاما منها في توفير فرصة للدفع قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية، فقد استضافت في عام ٢٠١٧ خلوة الدوحة بشأن إصلاح مجلس الأمن التي شاركت فيها الدول الأعضاء في المجلس، وممثلون عن جميع المجموعات الإقليمية، حيث أكدت المناقشات بأن مواجهة العدد المتزايد من التحديات الراهنة تتوقف على وجود مجلس أمن يمثل العالم بأسره، ويجسد، الحقائق الجغرافية والسياسية والاقتصادية الراهنة، ويواكب التطورات والتغيرات العالمية.

لقد أظهرت المفاوضات الحكومية الدولية مدى أهمية إتاحة الفرصة للدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية للمشاركة

في عملية صنع القرار في مجلس موسع. لذلك نشدد على ضرورة ألا تضر عملية إصلاح بالدول الصغيرة، وأن تحظى هذه الدول بالتمثيل الذي تستحقه في مجلس الأمن الموسع.

كذلك تؤكد قطر من جديد أن أي إصلاح للمجلس يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس وآلية صنع القرار فيه. كما نشدد على الدور الأساسي للجمعية العامة في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة الحادية عشرة من الميثاق، بما في ذلك في تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، إذ أن العلاقة التكاملية بين مجلس الأمن والجمعية العامة حيوية ومهمة للغاية من أجل تحقيق التوازن في عمل الأمم المتحدة. تشدد دولة قطر على أن مسألة حق النقض محورية في عملية الإصلاح. فقد أثبتت التجربة أن الحد من استخدام هذا الحق أو الامتناع عن استخدامه في حالات الجرائم الجسيمة، مثل جرائم الحرب أو جرائم الإبادة الجماعية، أو التطهير العرقي، يساعد في منع ارتكاب هذه الجرائم.

إن الهدف من عملية إصلاح مجلس الأمن هو تحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن أي انتهاك للميثاق أو القانون الدولي يضعف دور الأمم المتحدة ويقوض مصداقية أجهزتها، ويؤثر على الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز آليات صون السلم والأمن الدوليين. ومن هنا، فإن تهديد سيادة الدول والتلويح باستخدام القوة يشكلان تحدياً لولاية مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

في الختام، ستواصل دولة قطر مساهمتها الإيجابية في المفاوضات الحكومية لإصلاح مجلس الأمن بهدف بلوغ مجلس يتسم بالفعالية، ويخضع للمساءلة، وقادر على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وذلك لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة جدا بشأن بند جدول الأعمال المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن.“ نقدر للرئيس تحديد عملية إصلاح مجلس الأمن بوصفها من بين الأولويات الرئيسية لرئاسته.

نتوق إلى التعيين المبكر للرؤساء المشاركين من أجل بدء المفاوضات الحكومية الدولية في أقرب وقت ممكن. لذلك، أود أن أطمئن الرئيس بشأن دعم وفدي الثابت في هذا المسعى. وإنني لعلى ثقة من أنه من خلال قيادته، سيتم إحراز تقدم كبير في الدفع قدما بعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار L.69 والبيان الذي أدلى به ممثل سيراليون، باسم مجموعة الدول الأفريقية. نود أن ندلي بالملاحظات الإضافية التالية.

يصادف هذا العام مرور ٧٤ عاما على إنشاء مجلس الأمن في عام ١٩٤٥، وكذلك مرور ٥٤ عاما على إجراء أول توسع في عضوية المجلس، وللأسف أنه في غضون أقل من أسبوعين بقليل من الآن، أي في ١١ كانون الأول/ديسمبر، سنحتفل بالذكرى السنوية السابعة والعشرين لاتخاذ المقرر ٦٢/٤٧، الذي أطلق العنان لعملية نظر الجمعية في بند جدول الأعمال الذي يتناول إصلاح مجلس الأمن. ويصادف هذا العام مرور ١١ عاما بالضبط على بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية، و ١٤ عاما على انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي اتفقنا فيه بالإجماع على إصلاح مبكر لمجلس الأمن. من دواعي الأسف الشديد أن عملية إصلاح مجلس الأمن لم تسفر عن أي نتائج هامة، على الرغم من تلك الجهود.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عندما تكلم الوزير ناليدي باندور من على هذا المنبر بالذات دعا إلى تنشيط المفاوضات بشأن الإصلاحات (انظر A/74/PV.11). من هذا المنطلق، تحض جنوب أفريقيا جميع الدول الأعضاء، تحت قيادة رئيس الجمعية

العامة، على الاستفادة الكاملة من عمليات التشاور بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين، وكذلك الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية، وألا تدخر جهدا لإعادة تنشيط عملية المفاوضات لتحقيق الزخم اللازم للمضي قدماً بالمفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن إلى نهايتها المنطقية. تعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا أن ثمة حاجة مُلحة إلى مشاركة الدول الأعضاء مشاركة مستمرة ومباشرة وموجهة نحو تحقيق النتائج. في هذا السياق، نود أن نقترح ما يلي.

أولا، نشارك الدول الأعضاء الأخرى التي دعتنا إلى استكشاف الخيارات للدفع قدماً بعملية المفاوضات الحكومية الدولية، بما في ذلك من خلال التطبيع الفوري لأنماط التفاوض في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية، ووضع خريطة طريق ذات أطر زمنية واضحة قابلة لتنفيذ خطة الإصلاح.

ثانيا، فيما يتعلق بعملية المفاوضات الحكومية الدولية، نكرر الرأي القائل بأننا لسنا بحاجة إلى إعادة اختراع العجلة التي يُضرب بها المثل. إذ أن الوثيقة المنقحة الحالية التي صدرت خلال الدورة الثالثة والسبعين تمثل خطوة إيجابية يمكننا البناء عليها. وفي رأينا أن الوثيقة المنقحة لا ترقى إلى درجة الكمال، بيد أنها خطوة نحو المرحلة المنطقية التالية في المفاوضات التي ترتكز على مبدأ الأخذ والعطاء. وترحب جنوب أفريقيا بالتفكير المتجدد لتوافق آراء إزولويني الوارد في الوثيقة المنقحة تماشيا مع الدعم الهائل الذي ناله الموقف الأفريقي الموحد من جانب جميع البلدان لأعضاء في الأمم المتحدة.

على نفس المنوال، ندعو بقوة أيضا إلى توسيع فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، لضمان تمثيل جميع المناطق دون الإقليمية الخمس في المجلس. يجب أن يضم المجلس المُصْلح على الأقل ٢٦ مقعدا. علاوة على ذلك، يرحب وفدي مع التقدير بالدعم الثابت لتوافق إزولويني الذي أعرب عنه رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز خلال قمتها الثامنة عشرة، التي انعقدت في باكو الشهر الماضي، وكما تجسد في وثيقة باكو الختامية. وتمت الإشادة بالحركة لانضمامها إلى الدعم الهائل للموقف الإفريقي المشترك. لذلك، نطلب من جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن تناصر من دون كلل هذا الجانب من موقف حركة عدم الانحياز خلال المفاوضات الحكومية الدولية.

ثالثا، إن فكرة إنهاء عمل المفاوضات الحكومية الدولية قبل حلول شهر حزيران/يونيه، كما كان الحال في الدورات الثلاث السابقة، لا تستغل الوقت بكفاءة ولا تعطي فرصة كافية للعملية لإجراء مناقشات كاملة. إن إنهاء المفاوضات الحكومية الدولية قبل أربعة أشهر من انتهاء الجلسة يعطي انطباعاً مفاده أنه ما من ثمة حاجة ملحة لهذه العملية الهامة للغاية والتي طال أمدها.

في ضوء ما قلته هنا، يود وفدي أن يؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى سرعة إصلاح مجلس الأمن. لقد تطور العالم وتطور عمل المجلس وأصبحا أكثر تعقيدًا بل أكثر إلحاحا طوال الـ ٧٤ عاما الماضية. يتعرض هيكل مجلس الأمن غير المُصلح لخطر فقدان الشرعية والمصداقية والقبول إذا فشلت الجمعية العامة في تنفيذ الإصلاحات الضرورية والمطلوبة على وجه السرعة. إن المأزق الحالي في المجلس وفشله الذريع في الاضطلاع بولايته التاريخية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين يُعزى إلى حد كبير إلى التركيبة الحالية للمجلس. ولهذا السبب، تدعو جنوب أفريقيا إلى القيام بخطوات عملية عاجلة خلال الدورة الرابعة والسبعين.

في الختام، أؤكد من جديد التزام وفدي بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ما برحنا ملتزمين بالعمل مع الرئيس والدول الأعضاء الأخرى لضمان أن يُكتب النجاح حقا لدورة المفاوضات الحكومية الدولية هذه. نحض مرة أخرى هذه الدورة على تحقيق نتيجة عادلة ومطردة لاستعادة مصداقية

وشرعية المجلس بوصفه أحد الأجهزة الحيوية في الأمم المتحدة. يجب أن نغتنم هذا الوقت لكي نحقق في نهاية المطاف الولاية التي منحها رؤساء الدول في عام ٢٠٠٥ من أجل الإصلاح العاجل للمجلس. إن إحراز تقدم بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن سيمثل تكريما لائقا لمناسبة الاحتفال باليوبيل الماسي في العام المقبل.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للعمل الذي اضطلع به الرئيسان المشاركان في عملية التفاوض الحكومية الدولية لإصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثالثة والسبعين، وهما: سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة، السيدة لانا نسيبة، وسفير لوكسمبورغ، السيد كريستيان براون.

تؤيد كوبا الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله، لجعل هذا الجهاز أكثر شفافية وديمقراطية وتمثيلا. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، مفاوضات غير رسمية وشفافة؛ واعتماد نظامه الداخلي الذي ما برح مؤقتا حتى الآن؛ وإصدار محاضر رسمية لمشاوراته غير الرسمية، والتي ينبغي أن يكون ذلك الاستثناء وليس الممارسة؛ وإصدار تقارير سنوية مستفيضة وتحليلية عن عمله.

نؤيد توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، بهدف تصويب التمثيل غير الكافي للبلدان النامية. ينبغي أن تتألف عضوية مجلس الأمن من ٢٦ مقعدًا على الأقل. وينبغي أن يشمل هذا التوسع زيادة في عدد الأعضاء الدائمين الجدد بحيث يشمل بلدين على الأقل من أفريقيا، وبلدين من البلدان النامية في آسيا، وبلدين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. تنبغي زيادة فئة الأعضاء غير الدائمين إلى ١٥ مقعدًا على الأقل.

عارضت كوبا دائما وجود حق النقض. ومع ذلك، ما دام لم يتم إلغاء حق النقض، يجب أن تتمتع المقاعد الجديدة التي سيتم استحداثها في فئة الأعضاء الدائمين بنفس الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها شاغلو المقاعد الحالية، بما في ذلك حق النقض. لا تؤيد كوبا إنشاء فئات جديدة أو فئات فرعية للأعضاء، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعميق هوة الخلافات القائمة وتشجيع الانقسام داخل المجلس. يجب على المجلس أيضا الامتناع عن التدخل في مسائل خارجة عن نطاق اختصاصه، ولا سيما في المسائل التي تدخل في نطاق ولاية الجمعية العامة.

نؤكد من جديد أهمية الاستمرار في المفاوضات الحكومية الدولية حول هذا الموضوع كوسيلة لتناول جميع المسائل المتعلقة بإصلاح المجلس على نحو شامل من خلال إجراء تحليل لقضايا الإصلاح الرئيسية الخمس المبينة في المقرر ٥٥٧/٦٢، وهي بالتحديد فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسع وأساليب عمله، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. توضح الوثيقة الختامية المقدمة من الرئيسين المشاركين للعملية، والتي تبين بالتفصيل العناصر والقضايا المشتركة بغية أن تنظر فيها الجمعية العامة في المستقبل في دورتها الرابعة والسبعين، وتنوع المواقف القائمة، وفي ذلك الصدد، الحاجة إلى استمرار الحوار بين الدول الأعضاء بطريقة شاملة وشفافة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وسوف نستمع إلى بقية المتكلمين عصر هذا اليوم. أود أن أشكر المترجمين الشفويين على تمكيننا من العمل بعد الساعة الواحدة ظهرا.

لقد بدأنا هذه الجلسة بالإشارة إلى اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وفي الختام، أود أن أضيف أننا بينما نحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن هذا اليوم يحمل معنى خاصا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠